مجلة جامعة الأزهر بغزة 2004، المجلد السابع، العدد الأول ص 1 – 50

(أل)* في الكلامِ العربي
دراسةٌ في اتّجاهاتِ الفكرِ النّحوي العربي

حمدي الجبالي

كلية الآداب - قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين

الملخص: لما كانَتْ (أل) واسعةَ الدوران في الاستعمال اللغوي، وعرضةً للتوسع في استعمالِهم، وكان كثير من الأحكامِ النحويةِ مبنيا عليها؛ أفاض النّحويون في الحديثِ عن ذلك، وتوسعوا فيهِ، فجاء هذا البحثُ ليدرس ما وقع بينَهم من خلافٍ في البِنَى والأنماطِ التركيبيةِ الّتي دخلَتْ فيها (أل)، أو كان لها بها صِلَةٌ.

مدخل

لا يخفَى أن كثيرا من الأحكامِ النحويةِ، وإثباتَ القواعدِ الكليةِ والجزئيةِ، مبني على التعريف والتنكير، فهما مما يكثُر دوره في أبوابِ العربيةِ.

ولما كانَتْ (أل) ذاتَ حضورٍ دائمٍ في بِنًى كثيرةٍ من بِنَى العربيةِ، وواسِعةَ الدوران في الاستعمال اللغوي، كانَتْ عرضةً للتّوسع والتغيير في استعمالِهم، وهذا أدى، بالضرورةِ، إلى أن أفاض النّحويون في الحديثِ عن ذلك، وتوسعوا فيهِ، حتى إننا لا نكاد نجد بابا من أبوابِ النحوِ إلاّ وفيهِ حديثٌ لهم في (أل).

وغايةُ هذا البحثِ هنا هي دراسةُ ما وقع بين النحاةِ من خلافٍ في (أل)، وفي البِنَى والأنماطِ التركيبيةِ الّتي دخلتْ فيها، أو كان لها بها صِلةٌ؛ رجاء الكشفِ عن تلك الخلافاتِ. وظاهرةٌ كـ(أل)، هذا شأنُها في الدوران والشيوعِ، جديرةٌ أن تكون موضِع نقاشٍ، وبحثٍ بين يدي القارئ.

وهذا البحثُ لا يسوقُ الأحكام النحويةَ التي لـ (أل) كافةً، بل الغايةُ منه تناولُ (أل) من تلك الزاويةِ الخلافيةِ؛ لأنه ليس بين من عرضوا للخِلافِ النّحوي أحد اعتنَى بها على نحوٍ مخصوصٍ، أو فرغَ لها جهدا مستقِلا، استوعب أحكامها النحويةَ[1]، فبين مواضع الخلافِ، وأثر

ذلك في اتّجاهاتِ الفكر النّحوي العربي.

وقد ساقَ الباحثُ مادةَ الخلافِ ومواضعه وفْقَ الأبوابِ النحويةِ، وحاولَ ما استطاعَ، أن يتجنب تكرار الظّاهرةِ، وإعادةَ مواضِعِ الخلافِ فيها، في كل بابٍ نحوي تدخلُ فيهِ، وأن يكون هذا البحثُ مستوعِبا لمادةِ الخلافِ في (أل). ولكنه لا يدعِي الإحاطةَ، إذ ذلك شيء متعذر، والكمالُ للهِ تعالى وحده.

أما بعد، فيمكن لنا أن نلتمس مظاهر الخلافِ في (أل) في القضايا الآتيةِ:

أولاً: المعارفُ؛ المعرفُ بـ (أل)، والعلم، والموصولُ.

ثانيا: المنقوص.

ثالثًا: الممنوع من الصرفِ.

رابعا: المبتدأُ والخبر ونواسخُهما.

خامسا: المنصوباتُ؛ المصدر (المفعولُ المطلقُ)، والمفعولُ له، والمفعولُ فيهِ، والمستثنى، والحالُ، والتّمييز، والمنادى.

سادسا: المجرور؛ المجرور بحرفِ جر، والمجرور بالإضافةِ.

سابعا: التوابع.

ثامنًا: نِعم وبِئْس.

تاسعا: ما يعملُ من الأسماءِ عملَ الفعل؛ المصدر، اسم الفاعل، اسم التفضيل، الصفةُ المشبهةُ.

عاشرا: باب الإخبار.

حادي عشَر: الحكايةُ.

ثاني عشَر: التخلّص من الساكنين.

أولاً: المعارفُ

(1) المعرف بـ (أل)[2]:

تعرض هذهِ المباحثةُ المعرفَ بـ (أل) بصفتِهِ أحد المعارفِ الستّةِ، وهي بالإضافةِ إليهِ: المضمر، واسم الإشارةِ، والعلم، والمضافُ إلى معرفةٍ، والموصولُ، وتسوقُ ما يتّصلُ بالمعرفِ بها من مسائلَ خلافيةٍ.

أ - ذكر أبو حيان[3] أن المعرفَةَ هي الاسم الموضوع على أن يخص واحدا من جنسِهِ، وتابعه الجرجاني[4]، فقالَ: " المعرفةُ ما وضِع لِيدل على شيءٍ بعينِهِ"، والكفوي الّذي عمم، فجعلَ هذه التعريفَ من اصطلاحاتِ النّحاةِ، إذ قالَ[5]: " المعرفةُ في اصطلاح النحاةِ: كل اسمٍ خص واحدا بعينِهِ من جنسِهِ، فهو المعرفةُ"، غير أن ابن مالكٍ خالفَ، وذهب إلى أنه لا يمكن حد المعرفةِ؛ لأن

منها، وهو المعرفُ بـ (أل) الجنسيةِ، ما يكون معرفةً معنًى، نكرةً لفظًا، والعكس[6]، ولعل هذا ما دفع الأشموني للقول[7]: " من تعرض لحد المعرفةِ عجز عن الوصول إليهِ دون استدراكٍ عليهِ"، ملمحا إلى صعوبةِ ذلك، واستحالةِ وضعِ حد قاطعٍ مانعٍ لها، دون أن يعتور حدها نقص.

ب ـ واختلفُوا في أعرفِ المعارفِ، هل هو ما فيهِ (أل)، أو غيره[8]؟ فقالَ بعضهم: أعرفُها ما فيهِ (أل)؛ لأنّه وضِع لتعريفِه أداةٌ، وغيره لم توضع له أداةٌ. وقالَ آخرون: غيره أعرفُ منه[9].

ج ـ ثم اختلفُوا: أيهما أعرفُ، أهو المعرفُ بـ (أل)، أو الاسم الموصولُ؟ قيلَ: هما في رتبةٍ واحدةٍ، وقيل: ذو (أل) أعرفُ، وقيلَ: الموصولُ أعرفُ من ذي (أل)[10]. وفي ظنّي أن هذا الخلافَ، والّذي قبلَه لا طائلَ تحتهما.

د ـ واختلفُوا في طبيعةِ أداةِ التعريفِ، وفي ذلك ثلاثةُ مذاهب: الأولُ أن أداةَ التعريفِ أحاديةُ الوضعِ، وهي اللام وحدها، والألفُ للوصل، جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، وفُتحتْ على خلافِ بقيةِ همزاتِ الوصل للتخفيفِ، لكثرةِ استعمالِها. وعلى هذا المذهبِ جمهور النحويين. والمذهب الثاني أنها (أل) بجملتِها، وأنها أداةٌ ثنائيةُ الوضعِ، مثلُها مثلُ هلْ وقد، وهمزتُها إما همزةُ قطعٍ، وسقوطُها " في الدرج إنما هو للخفةِ، فإنه كثير الاستعمال"[11]، وإما همزةُ وصلٍ، وعلى هذا المذهبِ الخليلُ[12] وابن كيسان[13]. قالَ ابن جنّي: " وكان الخليلُ يسميها (أل)، ولم يكن يسميها الألفَ واللام، كما لا يقالُ في (قد): القافُ والدالُ"[14]. والمذهب الثالثُ للمبردِ، ذكره في كتابِهِ المسمى (بالشّافي)،" وهو أن حرفَ التعريفِ الهمزةُ وحدها، وضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهامِ"[15]. لكن المبرد في (المقتضبِ)، وفي غير موضعٍ، نص على أن حرفَ التعريفِ اللام وحدها، والهمزةُ همزةُ وصلٍ[16]، وهو مذهب الجمهور، كما مر.

وذكر ابن فارسٍ خلافًا في تسميةِ همزتِها. فذكر أن أهلَ البصرةِ يقولُون: الألفُ التي تدخلُ لام التعريفِ كالرجل، وأن أبا سعيدٍ السيرافي يقولُ: ألفُ لامِ التعريفِ، وأن الكوفيين يقولُون: ألفُ التعريفِ ولامه، وهما مثلُ هلْ وبلْ[17]. وسماها ابن شقيرٍ البغدادي ألفَ التعريفِ؛ " لأنك تُدخلُه مع اللامِ في أول اسمِ النّكرةِ، فيصير ذلك الاسم معرفةً"[18].

هـ ـ واختلفُوا في تقسيمِها. فمذهب الجمهور أنها قسمان: عهديةٌ وجنسيةٌ، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تنقسم خمسةَ أقسامٍ: الأولُ أن تكون عهديةً في شخصٍ أو جنسٍ، والثاني أن تكون للحضور، والثالثُ أن تكون للغَلَبةِ، والرابع أن تكون لِلَمحِ الصفةِ، والخامس أن تكون بمعنى الّذي والتي في نحو: الضاربِ والضاربةِ[19].

ونقلَ السيوطي من كتابِ (البسيطِ) لابن العلجِ أن اللام تنقسم تسعةَ أقسامٍ هي: الأولُ تعريفُ الجنسِ، نحو: الرجلُ خير من المرأةِ. والثاني تعريفُ عهدٍ وجودي بين المتكلِّمِ والمخاطبِ، نحو: قَدِم الرجلُ، لمعهودٍ بينَك وبين المخاطبِ. والثالثُ تعريفُ عهدٍ ذهني، نحو: أكلتُ الخبز. والرابع

تعريفُ الحضور، وهو يصحب الإشارةَ، نحو: هذا الرجلُ. والخامس أن تكون بمعنَى الّذي، إذا اتصلتْ باسمِ الفاعل والمفعول. والسادس أن تكون خلفًا من تعريفِ الإضافةِ، نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه. والسابع الزائدةُ في الأعلامِ. والثامن أن تكون تجنيسيةً، والتعريفُ بغيرِها، كلامِ الّذي والّتي. والتاسع أن تكون لِلمح[20].

وذهب بعض آخر من المتأخّرين إلى أن هذه الأداةَ قسم واحد في التعريفِ، وهي عهديةٌ، لا يفارقُها العهد أبدا، فمعنى قولِك: جاءني الرجلُ: الرجلُ الّذي عهدتَ بيني وبينَك، ومعنى قولك: الدنيا خير من الدرهمِ، فمعناه هذا الّذي عهدتَ بقلبِك على شكل كذا خير من الّذي عهدتَه على شكل كذا[21].

و ـ ويبتنِي على الخلافِ السابقِ خلافٌ آخر. فمذهب بعضِهم أنه يعرض في العهديةِ الغلبةُ، ولمح الصفةِ[22]، ويعرض في الجنسيةِ الحضور بعد (إذا) الفجائيةِ، نحو: خرجتُ فإذا الأسد، وبعد أسماءِ الإشارةِ، نحو: مررتُ بِهذا الرجل، وبعد (أي) في النداءِ، نحو: يا أيها الرجلُ، وفي الآن والساعةِ وما في معناهما من الزمان الحاضر، ووفقَ تقسيمِها خمسةَ أقسامٍ لا يعرض في العهديةِ الغلبةُ، ولا في الجنسيةِ الحضور؛ " لأن القسم من الشيءِ لا يكون قسيما له"[23].

ز ـ واختلفُوا في تعريفِ المعرفِ بـ (أل) إذا أُريد تثنيتُه، نحو: الرجل، ففيهِ مذهبان: الأولُ حذفُ (ال)، ويعوض منها مثلُها، والثاني بقاء (أل) فيهِ، فتقولُ: الرجلان[24]. والمذهب الثاني أولى؛ لقربِهِ، وسلامتِهِ.

(2) العلم:

قبلَ الحديثِ عن الخلافِ في (أل) في الأعلامِ هذا بيان بما تلحقُه (أل) منها. فهي تلحقُ العلم بالغلبةِ[25] كالعيوق[26] والثريا والأعشَى والنابغةِ وأسماءِ الأيامِ، والعلم المرتجلَ كاليسعِ والسموأل، والعلم المنقولَ، إما من مصدرٍ كالنضرِ والنعمان، وإما من اسمِ عينٍ كاللّيثِ والخَرنقِ، وهذا لا تدخلُه (أل) إلا إن لُمِح فيهِ الأصلُ، وإن لم يلمحِ الأصلُ استُدِيم تجريده من (أل)، وإما من فعلٍ كيزيد ويشكُر، وهذا لا تدخلُه (أل) إلاّ في الشعرِ[27]، وإما من صفةٍ كالعباسِ والحسن. ومن المسائل الخلافيةِ في هذا السياقِ:

أ ـ اختلافَ النّحاةُ في تقسيمِ الأعلامِ باعتبارِ (ال). فمنهم من قسمها قسمين: القسم الأولُ تدخلُه (أل)، وهذا نوعان: نوع تدخلُه (أل) لزوما، وهو كل اسمٍ غاب بـ (أل) مطلقًا، وليس بصفةٍ ولا مصدرٍ، ونوع تدخلُه جوازا، وهو كل ما وضِع صفةً في الأصل، أو مصدرا. والقسم الثاني لا تدخلُه (أل)، وهو كل اسمٍ غير مصدرٍ، ولا صفةٍ، وليس فيه (أل)، كشخصٍ سميتَه بجعفرٍ أو أسدٍ. ومنهم من جعلَها قسمين: قسم لا تدخلُه (أل) وجوبا، وهو كل اسمٍ سمي بغيرِ (أل)، وقسم تدخلُه

وجوبا، وهو كل اسمٍ سمي وفيه (أل). وهذه القسمةُ ليس فيها جوازا أصلاً، لذلك فهي غير مستقيمةٍ؛ لأنّهم يقولون: الحسن وحسن لمسمى واحدٍ[28]، "ولو كان على ما ذكروه لم يجز أن يقالَ فيه إلا: إما الحسن وإما حسن، وقد علمنا أنّهم يقولُون فيه بالوجهين، فدل أن دخولَها جائز"[29].

ب – وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولةٌ، وليس شيء منها مرتجلٌ.

ج – ومذهب الزجاجِ أن الأعلام كلها مرتجلةٌ، والمرتجلُ عنده ما لم يقصد في وضعِه النّقلُ من محل آخر إلى هذا، لذا فمذهبه في (أل) في الحارثِ أنها ليستْ بزائدةٍ[30].

د – ولم يعد بعض النحويين العلم بالغلبةِ من أقسامِ العلمِ، وإنما جعله شبه العلمِ، لا علما، ولكنه جارٍ مجرى العلمِ. وصححه ابن عصفُورٍ؛ لأن تعريفَ هذه الأسماءِ ليس بوضعِ اللفظِ على المسمى، بل بـ (أل)[31].

هـ – واختلفَ أبو موسى الحامض وابن الخباز مع غيرهما، إذْ ذهبا إلى منع حذفِ (أل) من العلمِ بالغلبةِ، ووجوبِ لزومِها له، كالأعشَى والنابغةِ والدبران[32] والثريا والعيوق[33] والعزى[34]؛ لأن (أل) صارتْ كالجزءِ من العلمِ، ومذهب غيرِهما أن لزوم (أل) هو الغالب، وأنه يجوز خلعها، وهي مرادةٌ، فتبقى الأسماء على تعريفِها الّذي كانتْ عليه، قالُوا: هذا العيوقُ طالعا وهذا عيوقٌ طالعا[35]، وقالَ أبو سفيان [الرجز]:

إن لنَا العزى ولا عزى لكُم

و – واختلفُوا في (أل) في أسماءِ الأيامِ. فمذهب جمهور النحويين أنها ليستْ للتّعريفِ، وأن هذه الأسماء أعلام تُوهمتْ فيها الصفةُ، فدخلتْ عليها (أل) الّتي لِلمحِ، كالحارثِ والعباس، لذلك يجوز حذفُها[36]، حكى سيبويه عن العربِ: هذا يوم اثنين مبارك فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه، ثُم قالَ: " جعلَ اثنين اسما له معرفةً، كما تجعلُه اسما لرجلٍ"[37]. وذهب المبرد إلى أنها للتعريفِ، وأن زوالَها يصير الأسماء نكراتٍ[38].

ز – ويذكر النحاةُ أنه إذا أُريد تثنيةُ العلمِ الباقِي على علَميتِه ضم إليه علم آخر، وعطِفَ عليه، نحو: خرج زيد وزيد، وإن تنكر صحت تثنيتُه، تقولُ: خرج زيدان، وإذا أُريد تعريفُه بعد تنكيرِه وتَثْنِيتِه، ففي ذلك خلافٌ؛ منع إدخال (أل)، وأنه باقٍ على حالِه، وإدخالُ (أل) عليه[39] عِوضا مما سلِب من تعريفِ العلميةِ، فتقولُ: الزيدان. وكذا في الجمعِ، تقولُ: الزيدون[40].

ح – واختلفَ النحويون في (أل) في بعضِ الأعلامِ.

– فمن ذلك لفظُ الجلالةِ الله: اختلفَ النحاةُ، وكثرتْ أقوالُهم في لفظِ الجلالةِ، وتكلّم فيه الناس؛ تكلموا في اشتقاقِه[41]، وفي (أل) فيه، وكثُر في ذلك نزاعهم، وتباينتْ آراؤُهم. وما يهمنا في هذا السياق خلافُهم في (أل) فيه.

فقالَ صاحب (العين): إنه لا يجوز أن تُطرح " الألفُ[42] من الاسمِ، إنما هو اللهُ على التمامِ"[43].

ولسيبويهِ مذهبان؛ أحدهما أن الألفَ واللام خَلَفٌ من همزةِ إلهٍ، لكونِه أصلَه، ثم " كثُر في كلامِهم، فصار كأن الألفَ واللام فيهِ بمنزلةِ الألفِ واللامِ الّتي من نفسِ الحروفِ"[44]، وهو مذهب أبي علي الفارسي[45]، وخالفَ المازني في ذلك[46]، ومنع الجوهري أن تكون الألفُ واللام عوضا من الهمزةِ؛ لأنّه " لو كانَتَا عِوضا منها لَما اجتمعتَا مع المعوضِ منه في قولِهم: الإله"[47]؛ والثاني أنه أجاز أن تكون الألفُ واللام قد دخلتَا على لاهٍ[48]، فجرى مجرى الاسمِ العلمِ، كالعباسِ والحسن[49].

وقالَ أبو حيان: " ومن غريبِ ما قيلَ: إن أصلَه لاها بالسريانيةِ"[50].

ونقلَ ابن يعيشَ عن سيبويهِ أنه لا يجوز حذفُ (أل) منه، لكونِه اسما مرتجلاً للعلميةِ[51]. وأخذَ بِهذا القول السهيلي، وذكر أن (أل) من نفسِ الكلمةِ، وأن الهمزةَ فيهِ وصلتْ لكثرةِ الاستعمال، مستدلاً على ذلك بجوازِ قطعِ همزتِه في النّداءِ[52].

وقالَ بعضهم: (أل) فيهِ للغلبةِ. وقيلَ: زائدةٌ لازمةٌ، وشذ حذفُها في قولِهم: لاهِ أبوك[53]. وقيلَ: للتعظيمِ، ودفعِ الشياعِ الّذي ذهبوا إليهِ من تسميةِ أصنامِهم، وما يتخذونَه آلهةً[54].

واختلفُوا في قطعِ همزتِهِ، فأجاز ذلك الفراء معتلا بأن همزةَ (أل) لما كانتْ لا تسقطُ من اللفظِ، توهم من قطعها أنّها أصلٌ من أُصول الكلمةِ[55].

واختلفُوا أيضا في علّةِ حذفِها في قول الشّاعرِ [الرجز]:

لاهم أَنْتَ تَجبر الكَسِيرا   أَنْتَ وهبتَ جِلةً جرجورا

فقد ذكر بعضهم أن (اللهم) لَما كان مستعملاً في كلامِهم، ظُن أنّه إذا حذِفت (أل) مِن لفظِ الجلالةِ، كان الباقي (لاه)، فقالُوا: اللهم[56]. وذهب نفر إلى أن (أل) من اللهم حذفتْ شذوذًا[57]، وأن مثلَ هذا الحذفِ لا يجوز في السعةِ؛ لكون (أل) كأنها من بِنيةِ الكلمةِ[58].

ـ ومن ذلك قولُ الشاعرِ [الرجز]:

باعد أُم العمرِ من أسيرها   حراس أبوابٍ على قُصورِها

فهي زائدةٌ للضرورةِ الشعريةِ عند السيرافي[59]، وعند الزمخشري ليستْ بزائدةٍ بل أُدخِلتْ على العلمِ للشركةِ، وهذا الرأي أظهر من الأول؛ لأن الشاعر أعاد أُم العمر مرةً أخرى مع صحةِ النظمِ له بغيرِها[60].

ـ ومثلُ ذلك قولُه [الطويل]:

رأيتُ الوليد بن اليزيدِ مباركًا   شديدا بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه

فالفراء يرى أن الشاعر أدخلَ (أل) على اليزيدِ ضرورةً، وأزوج باليزيدِ الوليد للمجاورةِ[61]، وذكر أن العرب إذا أَدخلَتْ (أل) في الأعلامِ " فقد أَمستِ الحرفَ مدحا"[62]، وقيلَ: إنها للتعريفِ، وإن اليزيد نُكر، ثم أدخلتْ عليهِ (أل)، كما ينكر العلم إذا أضيفَ[63]، وأما الّتي في الوليدِ فَلِلَمحِ الأصل[64].

ـ ومن ذلك أيضا خلافُهم في (أل) في بناتِ الأوبرِ في قولِه [الكامل]:

ولقد جنَيتُك أكمُؤًا وعساقِلاً ولقد نَهيتُك عن بناتِ الأوبرِ

فقيلَ: زائدةٌ للضرورةِ، أو زائدةٌ[65] ونسبه أبو علي الفارسي للمازني[66]، وقيلَ: (أل) لِلَمحِ الأصلِ؛ لأن أوبر صفةٌ كحسنٍ وأحمر، وقيلَ: للتعريفِ، وأن ابن أوبر نكرةٌ كابن لبون[67]. والقول الثاني والثالثُ قالَهما المبرد[68]. ولأبي علي الفارسي قولان: الأولُ أنّه مما اعتوره تعريفان، والثاني أن (أل) للتعريفِ[69]، كقولِ المبردِ الثالثِ.

ـ واختلَفُوا في (أل) في اليسع. قالَ ابن مالكٍ: زائدةٌ لازمةٌ[70]، وفصلَ أبو علي الفارسي؛ فإن كانَتِ اللام مشددةً، أي الليسع، أمكن أن تكون (أل) لِلَمحِ الصفةِ، كالحارثِ، وجاز أن تكون زائدةً، وإن كانَتْ مخففةً، أي اليسع، فهي زائدةٌ[71]، ونقلَ عنه أبو حيان فقطْ أنها لِلَمحِ الصفةِ كالعباسِ[72].

ومهما يكن الأمر فاليسع، بلامٍ واحدةٍ، اسم أعجمي، غير منصرفٍ للعجمةِ والتعريفِ، أو الأصلُ فيه يسع، وهو فعلٌ مضارع سمي بهِ، ونُكر، وأُدخلَ عليهِ (أل)، كما أُدخلَ على اليعمل واليحمد، وأما إذا كان بلامين، فهو اسم أعجمي، أصلُه لَيسع، وأُدخلَ عليهِ (أل)، ولا ينصرفُ أيضا للعجمةِ والتعريفِ[73].

ـ ومنه خلافُهم في (أل) الياس. فهي عند ابن سلمةَ للتعريفِ، وألفُه ألفُ وصلٍ، واشتقاقُه من اليأْسِ، وهو السل. وذهب بعضهم إلى أن اشتقاقَه من قولِهم: رجلٌ أَليس، أي شجاع، وأن الهمزةَ واللام أصليتان، ليستَا للتعريفِ[74]، وهو مذهب ابن الأثير[75].

وناقشَ الأنباري اشتقاقَ (إلياس)، فذكر فيهِ ثلاثةَ أوجهٍ: الأولُ أنّه أعجمي على وزن إفعالٍ بمنزلةِ إسحاقَ، والثاني أنّه مأخوذٌ من الأليسِ، وهو الشجاع، ووزنُه أفعالٌ[76]، والثالثُ أنّه من الألْسِ، وهو الحمقُ، ووزنُه فِيعالٌ[77]. وبناء على هذهِ الأقوال فهمزتُه همزةُ قطعٍ. ونقلَ السهيلي في (الروضِ الأنفِ) أقوالَ ابن الأنباري، وذكر، وهو الصحيح، أن غيره جعلَه مشتقا من اليأسِ، وأن اللام فيهِ للتعريفِ، وأن همزتَه همزةُ وصلٍ[78].

ـ ومن ذلك خلافُهم في (أل) في الماسِ[79]. فبعضهم جعلَ الألفَ واللام للتعريفِ، وبعضهم جعلَهما أصليتين[80]. والأظهر أن (أل) للتعريفِ، لقولِهم في لغةِ الخطابِ المعاصر: ماس والماس.

ـ ومن ذلك كُحلٌ. فقد أجاز دخولَ (أل) عليها قوم، وكرهه آخرون[81]، ومنعه الجوهري[82].

ـ ومن ذلك خلافُهم في تعريفِ غدوةَ بـ (أل). فقد منع الفراء إدخالَ (أل) عليها[83]، وحكاه المهلبي[84]. وهو عندهم مما يتعاقب عليهِ تعريفان[85]. وذكر الأنباري أن أكثر العربِ يجعلُها معرفةً بلا (أل)، ولا يصرفُها، وأن منهم من يجعلُها نكرةً، ويصرفُها[86].

ـ ومن ذلك فينة. فهي نكرةٌ. وعدها أبو علي الفارسي معرفةً، وجعلَ فينةَ والفينةَ مما تعاقب عليهِ تعريفان؛ العلميةُ و(أل)[87].

وفي ظني أن عد ثلاثةَ الألفاظِ الأخيرةَ، أعنِي (كُحل، وغُدوة، وفينة)، مما تعاقب عليهِ تعريفان أولى من غيرِه، إذ إن مثلَ هذا التعاقبِ غير عزيزٍ في كلامِهم، فقد قالُوا: شَعوب والشعوب للمنيةِ، وأُم حبينٍ وأُم الحبين لدويبةٍ، ولقيتُه الندرى وفي نَدرى أي أحيانًا لا دائما، والنّسر ونَسر اسم صنمٍ، وإلاهةٌ والإلاهةُ اسم للشمس[88].

(3) الموصول:

أ ـ سبقَ الحديثُ عن أيهما أعرفُ، آلمعرفُ بـ (أل) أم الاسم الموصولُ؟

ب ـ واختلفَ النحاةُ بِم تعرفَ الاسم الموصولُ[89]؟ فالأخفشُ يرى أن ما فيهِ (أل) من الأسماءِ الموصولةِ تعرفَ بها، ويرى الفراء[90] والفارسي أن هذه الأسماء تعرفتْ بالعهدِ الّذي بالصلةِ، وأن (أل) زائدةٌ[91]، وذهب ابن العلج إلى أنه تعرفَ بغيرِها، واللام تجنيسيةٌ[92].

وأرى أن (أل) في الاسمِ الموصول زائدةٌ، وأن الموصولَ لم يتعرفْ بها؛ فهو اسم مبهم لا يدل على معنًى مخصوصٍ في نفسِهِ، بل يدل على هذا المعنَى بجملةِ الصلةِ التي تكون معهودةً لدى المخاطبِ، والدليل على أنها زائدةٌ جواز حذفِها، فقد قرأَ بعضهم[93]: صِراطَ لَّذِين أنعمتَ عليهم [الفاتحة: 7].

ج ـ واختلفُوا في جوازِ حذفِ (أل) مما هي فيهِ من الأسماءِ الموصولةِ. فأجاز ذلك ابن مالكٍ، وحكى أنه لغةٌ، واحتج بقراءةِ: صِراطَ لَّذِين أنعمتَ عليهم ، وجعلَ ابن مالكٍ ذلك قياسا في الأسماءِ الموصولةِ كلها. ومنع ذلك غيره إلا ما أتَى منه شاذا[94].

د ـ واختلفُوا في طريقةِ التسميةِ بما فيه (أل) من الأسماءِ الموصولةِ. وهو خلافٌ مترتب على الخلافِ بأي شيءٍ تعرفتْ هذه الأسماء. ونسوقُ هذا الخلافَ وفقَ ما ساقَه أبو حيان. قالَ: " فعلى مذهبِ من يقولُ تعرفتْ بـ (أل)، نُزعت منه ونُزعتْ الصلةُ إذا صار علما، فأغنى عن تعريف (أل). وعلى مذهبِ من يقولُ تعرفتْ بالصلةِ، و(أل) زائدةٌ، فقيلَ: تحذفُ (أل)، وقيلَ: لا تحذفُ، بل تُزالُ الصلةُ فقطْ، لإغناءِ تعريفِ العلميةِ عنها، قيلَ هذا إذا لم يلحظْ فيهِ معنى الوصفِ، فإن لُحِظَ لم يكن بد من (أل) والصلةِ، وينون ألَّى. فإن جعلَ حرفُ الإعرابِ ياء كالّذي والّتي، وثبتتْ قبلَ التسميةِ، وقد نُزعت (أل) جرى مجرى عمٍ، إلاّ أن يسمى بهِ مؤنثٌ، فتكون في النصب دون تنوينٍ، أو مشددةً فَكولِي، ويظهر الإعراب فيها، أو حذفتْ انتقلَ الإعراب إلى ما قبلَ الياءِ، فتقولُ: قام لَذ ولت، ورأيتُ لذا ولتا، ومررتُ بلذ ولت. فإن سمي بهِ مؤنّثٌ ... "[95].

هـ ـ واختلفَ البصريون والكوفيون في وصل (أل) في الأسماءِ المعرفةِ بـ (أل) الجامدةِ، غير المشتقةِ، نحو: البيتِ والحمار، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون[96]، كقولِهِ [الطويل] :

لَعمري لَأنتَ البيتُ أُكرم أهلَه
وَأقْعد في أَفنائِهِ بالأَصائِل

وكقولِهِ تعالى: كمثل الحمار يحملُ أسفارا [الجمعة: 5] ، قالَ الفراء: " وإن شئتَ جعلتَ (يحملُ) صلةً للحمار ... لأن ما فيهِ (أل) قد يوصلُ، فيقالُ: لا آمر إلاّ بالرجل يقولُ ذاك، كقولك: بالّذي يقولُ ذاك، ولا يجوز في زيدٍ وعمرٍو أن يوصلَ كما يوصلُ الحرفُ الّذي فيه الألفُ واللام"[97].

وما ذهب إليهِ الكوفيون مردود؛ لاحتمال أن يكون البيتُ والحمار اسمين مبهمين، لا يدلان على معهودٍ، وجملتا (أُكرم)، و(يحملُ) صفتان لهما، كما تقولُ: إني لأمر بالرجل مثلك، وغيرك، وخيرٍ منك.

و ـ واختلفَ النّحاةُ كذلك في حقيقةِ (أل) موصولةً في الأسماءِ المشتقّةِ، نحو: الضاربِ والمضروبِ، على مذاهب[98]: الأولُ، للأخفش[99]، أنها أداةُ تعريفٍ، وليستْ بموصولةٍ، واسم الفاعل والمفعول معرفين بها لا يعملان، وإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيهِ بالمفعول بهِ، والمذهب الثاني، للجمهور، أنها معرفةٌ موصولةٌ، ثُم اختلفُوا؛ فقالَ المازني: إنها موصولٌ حرفي، وقالَ ابن السراجِ وأبو علي الفارسي والأكثرون: إنها موصولٌ اسمي. والأولى رأي الجمهور لشهرتِهِ، وصحةِ تأويلِهما معها بالفعل، فمعنَى: جاء الضارب زيدا، هو نفس معنَى: جاء الّذي يضرب زيدا.

ز ـ والقائلون بوصل (أل)، اختلفُوا في جملةٍ من المسائل تتّصلُ بِها، هذا بيانُها, وهم وإن كانُوا متفقين في وصلِها باسم الفاعل واسمِ المفعول، مختلفُون في وصلِها بغيرِهما.

1ـ وصلُها بالصفةِ المشبهةِ، نحو: الحسن. فمنهم من منَع لضعفِها، وقربِها من الاسمِ، ورجحه ابن هشامٍ؛ " لأن الصفةَ المشبهةَ للثبوتِ فلا تؤولُ بالفعل"[100]. وأجازه ابن مالكٍ[101]وتابعه ابنُه[102].

2ـ وفي وصلِها بالجملةِ الفعليةِ الّتي فعلُها مضارع، نحو: اليجدع، واليتَقَصع، واليتَتَبع[103]، والتُرضى كما في قول الشّاعر: [البسيط]

ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حكومتُه   ولا الأصيل ولا ذي الرأْي والجدل

عِدةُ أقوالٍ[104]: الأولُ الجواز في سعةِ الكلامِ، وعليهِ الأخفشُ، وبعض الكوفيين، وابن مالكٍ. والثاني أنه خاص بالضرورةِ الشعريةِ القبيحةِ، " كأنه لما رأى اللام ههنا بمعنَى الّذي وصلَها بِما يوصلُ بهِ الّذي"[105]، وعليهِ الأكثرون. والثالثُ أن أصلَ ما ورد منه الّذي فحذِفتْ إحدى اللامين وذي ضرورةً، وبقيتْ منه (أل). والرابع أن طرح الّذي، وإقام (أل) مقامه لغةٌ لبعضِ العربِ[106]. والخامس أن اللام مقحمةٌ على الفعل المضارع لمضارعتِه الأسماء[107]، وأن العرب تدخلُها عليه على جهةِ الاختصاصِ والحكايةِ. وهو قولُ ابن الأنباري[108].

وما أرى قولَ ابن الأنباري بعيدا عن الواقعِ اللّغوي، فالعلاقةُ بين الفعل المضارعِ والاسمِ بينةٌ منكشفةٌ، من حيثُ اللفظُ والمعنَى، وتشابههما في الاستعمال، ووقوع أحدِهما موقع الآخر،

فبالإضافةِ إلى التوافق اللفظي بين يضرب وضاربٍ، يظهر هذا التوافقُ أيضا بينَهما في دِلالتِهما الزمانيةِ، ولحاق الزوائدِ الدالّةِ على معانٍ، تقولُ: زيد يضرب، وزيد ضارب، وإن زيدا ليضرب، وإن زيدا لضارب، وفي هذا تسويغٌ لأن يعطى الفعلُ بعض أحكامِ الاسمِ، أو العكس.

3 ـ وفي وصلِها بالجملةِ الاسميةِ، خلافٌ أيضا. فقد أجازه الفراء في سعةِ الكلامِ، وحكى أن رجلاً أقبلَ فقالَ له آخر: ها هو ذَا، فقالَ السامع: نِعم الها هو ذَا[109]، ومنع ذلك الجمهور، وقصروه على الضرورةِ[110]. وأما قولُ الشاعرِ، وقد وصلَها بالمبتدأِ [الوافر]:

مِن القومِ الرسولُ اللهِ منهم لهم دانَتْ رِقاب بني معد

فشاذ عند بعضِهم، مؤولٌ على زيادةِ (أل) عند آخرين[111]، وذهب ابن عصفور إلى أنّها بقيةٌ من الاسمِ الموصول الّذين[112]، وهو الظّاهر[113].

4 ـ وفي وصلِها بالظرفِ[114]، كقولِهِ [الرجز]:

فهو حرٍ بعيشَةٍ ذاتِ سعه من لا يزالُ شاكرا على المعه

رأيان: أحدهما أنه شاذ خاص بالشعر[115]، وثانيهما أن أصلَه الّذي فحذِفتْ إحدى اللامين وذي ضرورةً، وتبقى منه (أل)[116]. وما سبقَ رد على السيوطي، إذْ قالَ: " ولا توصلُ بالجملةِ الاسميةِ ولا الظرفِ إلا في الضرورةِ باتّفاقٍ[117].

ح ـ وفي حذفِ العائدِ من صلةِ (أل) وإعرابِه في نحو: الضاربها زيد هند مذاهب متعددةٌ، هذا بيانُها وفْقَ ما ساقَها أبو حيان[118].

فقد أجاز بعضهم حذفَه، فيقالُ: الضارب زيد هند، ومنع ذلك جمهور النحويين. وفي النقل عن الكسائي اختلافٌ. وفصلَ بعضهم وفْقَ تعدي اسمِ الفاعل؛ فإن كان متعديا إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ فالحذفُ قليلٌ، والإثباتُ فصيح، وإن كان متعديا إلى أكثر فالحذفُ حسن، وهو في المتعدي إلى ثلاثةٍ أحسن منه في المتعدي إلى اثنين. وقيلَ: إن دل على حذفِهِ دليلٌ جاز، وهو قبيح، نحو: جاءني الرجلُ الضارب زيد، وإلا لم يجز حذفُه؛ فلا يجوز: جاءني الضارب زيد، إذْ لا يدرى أهذا الضمير مفردا، أو غير مفردٍ، مذكّرا أو غير مذكرٍ. وذكر المازني أنه لا يكاد يسمع حذفُه من العربِ، إلا أنه ربما ورد في الشّعر.

وأما إعرابه فهو منصوب عند الأخفش، مجرور عند الجرمي والمازني، باعتبار ظاهرِه عند سيبويه، إن نصبا فنصب وإن جرا فجر، وأجاز الفراء[119]، وتابعه ثعلب[120]، الوجهين.

ط ـ وإذا وقع خبر المبتدأ صلةً لـ (أل)، نحو: زيد القائم، اختلفُوا في تحملِه الضمير. فقيلَ: يتحملُ ثلاثةَ ضمائر[121]: ضمير المبتدأِ، وضمير الخافِ ـ لو قُدر خافَ موصوفٍ ـ وضمير (أل). وعلى مذهبِ البصريين لا يتحملُ هذا المشتق إلاّ ضميرا واحدا[122]. ومذهب البصريين أقرب إلى روح اللغةِ وواقعِها، إذ ليس من المعهودِ أن يستتر في اللفظِ الواحدِ أكثر من ضميرٍ

واحدٍ.

ي ـ واختلافَ النّحاةُ في تقديمِ معمول صلةِ (أل). فأجاز الكسائي ذلك إذا كان المعمولُ ظرفًا، أو جارا ومجرورا؛ لأنه يتوسع في الظروفِ والمجروراتِ ما لا يتوسع في غيرها، احتجاجا بقول زهيرٍ [الطويل]:

وما الحرب إلاّ ما علمتم وذُقتم وما هو عنْها بالحديثِ المرجمِ

فقد قدم (عنها) على (المرجمِ). والمانعون جعلُوا (عنها) حالاً، والتقدير: وما هو وهو عنها لا عن غيرها[123].

ثانيا: المنقوص

اختلافَ النّحويون في حذفِ ياءِ المنقوصِ وإثباتِها إذا دخلتْ عليهِ (أل). فمذهب سيبويهِ أن ياءه لا تحذفُ رفعا وجرا إلاّ ضرورةً[124]، وأجاز الفراء إثباتَها وحذفَها، وذكر أن الحذفَ لغةٌ، ولكنّه فضلَ الإثباتِ؛ لامتناعِ التنوين مع وجودِ (أل)[125]، وهو ما أشار إليهِ الجوهري[126]، كقولِهِ:

فَطِرتُ بمنصلي في يعملاتٍ دوامي الأيدِ يخبطن السريحا

والعلةُ في جواز ذلك عند بعضِهم أن الشاعر كأنه توهم أنه نكرةٌ منون، ليس فيهِ (أل)، أي أنه شبه (أل) بالتنوين من حيثُ كونُهما من خواص الأسماءِ، فكما تُحذَفُ الياء لأجل التنوين حذِفتْ لأجل (أل)[127].

وأشار الرضي[128] إلى أن ياءِ المنقوصِ المعرفِ بـ (أل) تُحذفُ رفعا وجرا وقفًا؛ لكونِ الوقفِ موضع استراحةٍ، ولأن الياء المكسور ما قبلَها ثقيلةٌ، ثم ذكر أن من يحذِفُها وصلاً، كقولِهِ جل ثناؤُه: الكَبِير المتَعال سواء مِنْكُم [الرعد:9، 10] يوجب حذفَها وقفًا بإسكانِ ما قبلَها.

وقد ورد التّنزيلُ بالحذفِ والإثباتِ، فمن الأول قولُه تعالى: من يهدِ اللهُ فَهو المهتَدِ [الكهف: 17] ، وقراءةُ: الزانيةُ والزان [النور: 2]، بغيرِ ياءٍ[129]، ومن الثّاني قولُه تعالى: فَهو المهتَدِي [الأعراف: 178]. وفي هذا دليلٌ على صحةِ مذهبِ الفراءِ.

ثالثًا: الممنوع من الصرفِ

وفي بابِ الممنوع من الصرفِ، مما له صلةٌ بـ (أل)، اختلافَ النّحويون في الآتي:

أ ـ من ذلك تعليلُ منْعِ صرفِ مفْعلَ وفُعالَ في بابِ العددِ، نحو قولِهِ تعالى: مثْنَى وثُلاثَ ورباع [النساء: 3]. فقد ذهب الكوفيون[130] والفراء إلى أن علةَ منعِهِ العدلُ والتعريفُ بنيةِ الألفِ واللامِ، قال الفراء: " وأما قولُه: مثْنَى وثُلاثَ ورباع فإنها حروفٌ لا تَجري، وذلك أنهن مصروفاتٌ عن جهاتِهن؛ ألا ترى أنّهن للثلاثِ والثلاثةِ، وأنّهن لا يضفْن إلى ما يضافُ إليهِ

الثلاثةُ والثلاثُ، فكان لامتناعِهِ من الإضافةِ، كأن فيهِ الألفُ واللام، وامتنع من الألفِ واللامِ؛ لأن فيهِ تأويلَ الإضافةِ"[131]. والرأي السابقُ مخالفٌ لرأْي سيبويهِ[132] والجمهور، فمنْعه عندهم للعدل والوصفِ[133].

ب - ومن ذلك منع بابِ فُعلَ المؤكدِ بهِ، كجمع وأخواتِهِ، من الصرفِ، فالنّحاةُ، وإن كانُوا متّفِقين على أن هذا الباب مِنع للعدل والعلميةِ، مختَلِفُون في اعتبارتِ العدل. فاختيار أبي حيان، وهو ما أذهب إليهِ، أن يكون هذا الباب معدولاً عن الألفِ واللامِ، وتفسير ذلك أن ما ذكره جمِع بالواوِ والنون، فقالُوا: أجمعون، كما قالُوا: الأخسرون، فقياسه مجموعا أن يعرفَ، فعدِلَ بهِ عن استحقاقِه أن يتعرفَ بالألفِ واللامِ [134]. وقيلَ: إنه معدولٌ عن فُعل إلى فُعلَ، أو عن فَعالى، أو فَعلاوات[135].

ج - واختلافَ النّحويون في علّةِ منعِ صرفِ سحر مرادا بهِ وقتٌ بعينِهِ. فمذهب سيبويهِ أنه مِنع للعدل عن تعريفِه بالألفِ واللامِ والعلميةِ، قالَ: " ... وكما تركُوا صرفَ سحر ظرفًا؛ لأنه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرفٍ لم يكن معرفةً إلا وفيهِ الألفُ واللام، أو يكون نكرةً إذا أُخرجتَا منه، فلما صار معرفةً في الظروفِ بغيرِ ألفٍ ولا لامٍ، خالفَ التعريفَ في هذه المواضِعِ، وصار معدولاً عندهم كما عدِلتْ أُخَر عندهم"[136]. والعلةُ عند السهيلي أنه معرفةٌ على نيةِ الألفِ واللامِ[137]. وقيلَ: مِنع التنوين على نيةِ الإضافةِ، فهو معرفةٌ بالإضافةِ، كأنك تريد: سحر ذلك اليوم[138]. واختار ابن عصفورٍ العدلَ وشبه العلميةِ[139]. وذهب صدر الأفاضل المطرزي إلى أنه مبني لتضمنهِ معنى (أل)، كما بنِي أمسِ[140].

د - واختلفُوا أيضا في منعِ صرفِ أُخَر جمع آخَر أو أُخرى. فهو عند أكثرِ النحويين ممنوع من الصرفِ للوصفِ والعدل عن الألفِ واللامِ؛ لأن الأصلَ في أفعل التفضيل أن يلازم، إذا جرد من (أل) والإضافةِ، الإفراد والتذكير ، وأن يذكر بعده المفضلُ عليهِ مجرورا بـ (من)، ولكن أُخَر خالفتْ هذا الاستعمالَ، فجاءت، وهي مجردة من (أل) والإضافةِ، جمعا مع الجمعِ[141] ، ثُم عدِلَ عدلاً آخر من جهةِ المعنَى، فخلا من معنَى التفضيل، وصار بمعنَى غيرٍ. وذكر ابن مالكٍ، أنه معدولٌ عن آخَر مرادا به جمع المؤنثِ، واقعا موقِعه، فكان ذلك عدلاً من وزنٍ إلى وزنٍ[142]. وتابعه على ذلك ابنُه[143] وأبو حيان[144]. وقيلَ غير ذلك[145].

هـ - واختلفُوا في منعِ صرفِ شَمس، صنمٍ قديمٍ، في قول الشاعرِ [الكامل]:

كَلاّ وشَمس لَنَخْضِبنهم دما

فقالَ ابن الأعرابي: لم يصرفْ على نيةِ الألفِ واللامِ، فلما كانَتْ نيتُه الألفَ واللام لم يجرِهِ، وجعلَه معرفةً. وقالَ آخرون: إنما عنَى الصنم المسمى شَمسا، ومنَعه؛ لأنه جعلَه اسما للصورةِ، أي للعلميةِ والتأنيثِ. ومنع سيبويهِ تعريفَه بغيرِ ألفٍ ولامٍ[146].

رابعا: المبتدأُ والخبر ونواسخُهما

1 ـ مذهب جمهور النحويين أن المرفوع بالوصفِ يغني عن الخبر بشرطِ أن يتقدم[147]. وظاهر ما ساقه أبو حيان في (ارتشافِ الضربِ) يوحي أن في تعريفه بـ (أل) خلافًا. فقد أورد نحو: القائم أنتَ، وذكر أن الكوفيين يجعلُون أنتَ خبرا مقدما والقائم مبتدأً، والبصريون يجيزون هذا ، وأن يكون القائم مبتدأً، وأنتَ فاعلاً بالقائمِ[148]، ثم أصلّ بعد وجوب حذفِ (أل) من هذا الوصفِ، وأنه لا يجوز تعريفُه؛ لأنه قائم مقام الفعل[149]، وهو ما أشار إليهِ السيوطي[150].

2 ـ وإذا وقع ظرفُ المكان خبرا عن عينٍ، وفيهِ (أل)، نحو: زيد الأمام أو الشمالُ أو اليمين، فالبصريون يرفعون وينصِبون، والكوفيون يرفعون، وإن كان بغير (أل) وعطفَ عليهِ نكرةٌ مثلُه، نحو: القوم يمين وشمالٌ، فالبصريون يسوون بين الرفعِ والنصبِ، والكوفيون يختارون الرفع، ويجيزون النصب على غير اختيارٍ، وإن كان بغير (أل)، ولم يعطفْ عليهِ مثلُه، نحو: زيد خلفٌ أو أمام، فالبصريون يرفعون وينصِبون، والكوفيون يرفعون[151].

3 ـ ارتباطُ الخبر بالمبتدإ بالفاءِ: الأصلُ ألاّ يحتاج الخبر إلى حرفٍ يربطُه بالمبتدإ؛ لأنه مرتبطٌ بالمبتدإ ارتباطَ المحكومِ بهِ بالمحكومِ عليهِ، ولكنه لما لُحِظَ في بعضِ الأخبارِ معنى ما يدخلُ الفاءَ فيهِ، وهو الشرطُ والجزاء، دخلتِ الفاء، وفْقَ الشروطِ المفصلةِ في مظان النحوِ[152]. وقد اختلفَ النحاةُ في الرابطِ، إذا كان المبتدأُ[153] موصولاً بـ (أل)، وفيهِ عموم. فمذهب المبردِ[154]، وبعض الكوفيين، والزجاجِ، وابن مالكٍ جواز ذلك، احتجاجا بنحو قولِهِ تَعالى: الزانِيةُ والزانِي فَاجلِدوا كُلَّ واحِدٍ مِنهما مِائَةَ جلْدةٍ [النور: 2]. وذهب سيبويهِ إلى منعِ دخول الفاءِ، وتأولَ الآيةَ ونحوها على حذفِ الخبرِ، وما بعد الفاءِ مستأنفٌ. قال معقبا عليها: " كأنه لما قالَ جل ثناؤُه: سورةٌ أنزلْنَاها وفرضنَاها [النور: 1]، قالَ: في الفرائضِ الزانيةُ والزاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائضِ، ثُم قالَ: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع"[155].

وسبب الخلافِ هو أنه عند سيبويهِ، لا بد أن يكون المبتدأُ الداخلُ الفاءِ في خبرِهِ موصولاً بما يقبلُ أداةَ الشرطِ لفظًا، نحو: الّذي إن يأتِني أحسن إليهِ فله درهم، أو يقبلُها تقديرا، نحو:الذي يأتيني فله درهم، واسم الفاعل والمفعول لا يجوز أن يدخلَ عليهِ أداةُ الشرطِ[156].

4 ـ وأثبتَ الكوفيون في أخواتِ كان هذا وهذه، وهو ما يعرفُ عندهم بالتقريبِ[157]، نحو: كيفَ أخافُ الظلم وهذا الخليفةُ قادما، والمنصوب عندهم خبر التقريبِ، وأجازوا تعريفَ هذا الخبر بـ (أل)، فيقولُون: وهذا الخليفةُ القادم[158]. ومثلُ هذا عند البصريين نصب على الحال، ولا يجوز تعريفُه.

5 ـ ويشترطُ البصريون في إعمال لا النافيةِ للجنسِ عملَ إن ألاّ تدخلَ على معرفةٍ، وأجاز

الكوفيون ذلك، فأجاز الكسائي أن تعملَ في العلمِ المفردِ، نحو: لا زيد، والمضافِ لكُنيةٍ، نحو: لا أبا محمدٍ، والمضافِ إلى اللهِ والرحمن والعزيز، نحو: لا عبد اللهِ، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ووافقَ الفراء الكسائي على: لا عبد اللهِ؛ لكثرةِ استعمالِهِ، وخالَفَه في عبدِ الرحمن وعبدِ العزيز؛ لأن الاستعمالَ لم يلزم فيهما، كما لزم في عبدِ اللهِ، وأجاز بعضهم إسقاطَ (أل) من الرحمن والعزيز، نحو: لا عبد عزيزٍ ولا عبد رحمنٍ[159].

6 ـ ضمير الفصل: محل هذا الضميرِ المبتدأُ والخبر ونواسخُهما. واشترطَ الجمهور وقوعه بعد معرفةٍ مبتدإٍ، أو منسوخٍ، نحو: زيد هو القائم، وكان زيد هو القائم، أو شبيهٍ بها، يمتنع دخولُ (أل) عليهِ، نحو قولِه تعالى: تجدوه عند اللهِ هو خيرا [المزمل: 20] ، واشترطُوا أيضا أن يكون الخبر بعده معرفةً، كالمثالين؛ الأول والثّاني، أو شبيها بالمعرفةِ، يمتنع دخولُ (أل) عليهِ، كالمثال الثّالثِ. وفي بعضِ ما سبقَ خلافٌ نسوقُ منه ما يتّصِلُ بـ (أل).

أ ـ أجاز قوم وقوعه بين نكرتين، يمتنع دخولُ (أل) عليهما، نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك، وأجاز قوم من نحاةِ الكوفةِ ـ منهم الفراء[160] ـ أن يقع بين نكرتين مطلقًا، وجعلُوا منه قولَه تعالى: أن تكُون أُمةٌ هي أَربى مِن أُمةٍ [النحل: 92][161].

ب ـ وإذا كان الخبر بعده معرفةً، فلا شَرطَ في هذهِ المعرفةِ عند نحاةِ البصرةِ، وذهب الفراء إلى أن المعرفةَ إن كانتْ بغيرِ (أل) وجب الرفع، نحو: كان زيد هو أخوك، وقالَ: أُجيز: كان عبد اللهِ هو أخاك، بمعنى هو الأخ لك، لأن (أل) تصلح فيهِ، ولم يجز ذلك في زيدٍ وعمرٍو؛ لأن (أل) لا تصلح فيهما، وأجازه الكسائي[162]. وإذا كان الخبر معرفةً بـ (أل) في بابٍ (ما) فلا يجيز الفراء أن يكون فصلاً، نحو: ما زيد هو القائم، وإن كان في بابٍ ليس، فالرفع هو الوجه عند الفراءِ، نحو: ليس زيد هو القائم، وأجاز النصب أيضا، وهو الوجه عند البصريين[163].

ج ـ أجاز أهلُ المدينةِ[164] والفراء وهشام أن يقع قبلَه النكرةُ، كقولك: ما ظننتُ أحدا هو القائم، وكقولك: كان رجلٌ هو القائم. ومنع ذلك البصريون[165]، وسيبويهِ[166].

خامسا: المنصوبات:

(1) المصدر (المفعولُ المطلقُ):

أ ـ من أنواعِ المصدرِ المصدر المختص، ويكون الاختصاص بوسائلَ، منها تعريفُه بـ (أل) العهديةِ، نحو: ضربتُ الضرب، إذا كان لك ضرب معهود، أي الضرب الّذي تعلم، أو تعريفُه بـ (أل) الجنسيةِ، نحو: جلستُ الجلوس، مريدا الجنس منه والتكثير، إذ لا يفهم معنى الكثرةِ من جلس. هذا هو مذهب جمهورِ النّحويين.

ونقلَ أبو حيان عن ابن سيده أنه لا يجوز أن تدخلَ (أل) على المصدر، وأن نحو:قام زيد القيام،

وقعد القعود خطأً، إلاّ أن ينعتَ المصدر، نحو: قام زيد القيام الحسن[167]، وهو ما ورد في القرآن الكريمِ، نحو قوله جل ثناؤُه: فَيعذبه اللهُ العذَاب الأكْبر [الغاشية: 34].

ب ـ واختلافَ النحاةُ في قياسِ إدخال (أل) على المصادرِ الّتي سمِع حذْفُ عاملِها وجوبا، وجاز فيها الرفع والنصب، نحو: السقي والرعي، قياسا على الويحِ، والويسِ[168]، والويل،، فمذهب الجمهورِ وسيبويهِ أنه لا يطرد إدخالُ (أل) فيها جميعِها، إنما هو سماع، " فليس كل حرفٍ يدخلُ فيهِ الألفُ واللام من هذا الباب. لو قلتَ: السقي لك والرعي لك، لم يجز"[169]، وذهب الفراء والجرمي إلى قياسِ إدخال (أل) والرفْعِ[170].

ج ـ ومثلُه خلافُهم في إدخال (أل) على المصدرِ، إذا كان اسم عينٍ، نحو: تُربا وجندلاً، فالجمهور، وإن كان يجوز فيه الرفع أيضا، منعوا تعريفَه بـ (أل)، وبعضهم أجازه[171].

د ـ وخلافُهم في أصل (سبحان) من سبحان اللهِ. فقد ذكر بعضهم أن أصلَ وضعِه نكرةٌ جاريةٌ مجرى المصدرِ، وعرفَ تارةً بالإضافةِ، وتارةً ُأخرى بـ (أل)، كقول الشّاعرِ [الرجز]:

سبحانك اللّهم ذا السبحان[172]

هـ ـ ومن ذلك أن بعضهم اتّكأ على عدمِ إدخال (أل) على المصدر المحذوفِ عاملُه، الواقعِ بعد توبيخٍ، كقول الشّاعرِ [الوافر]:

أَعبدا حل في شُعبى غَريبا   أَلُؤْما بعد ذلك واغْتِرابا

ليوجه نصب هذا النحوِ من المصادرِ على الحال، وليس على المصدرِ، كما عليهِ الجمهور؛ لأن المعرفةَ لا تقع هنا[173].

(2) المفعولُ له:

وفي بابِ المفعول له اختلافَ النحويون في مجيءِ المصدرِ معرفًا بـ (أل). فسيبويهِ وجمهور البصريين أجازوا أن يكون المصدر معرفًا بـ (أل)، كقول الشّاعرِ [الرجز]:

لا أقعد الجبن عن الهيجاءِ   ولو توالتْ زمر الأعداءِ

وذهب المبرد، والجرمي، والرياشِي إلى أن شرطَه التنكير؛ وأولُوا ما فيهِ (أل) على أنها زائدةٌ[174]؛ لأن المراد ذكر ذاتِ السببِ الحامل، فيكفي فيهِ النكرةُ، و (أل) زيادةٌ لا يحتاج إليها. ورد ذلك الجمهور؛ لكونِ السببِ الحامل قد يكون معلوما عند المخاطبِ، فيحملُه عليهِ، فيعرفُه ذاتَ السببِ، وأنّها معلومةٌ لَه[175].

(3) المفعولُ فيهِ:

وابتَنَى على (أل) في بابِ المفعول فيهِ بعض المسائل الخلافيةِ[176].

أ ـ أصلَ النحاةُ أن جواب كم، مما يصلُح جوابا لها من ظروفِ الزمان، يكون نكرةً، ويكون معرفةً بـ (أل) نحو قولك: يوما أو ثلاثةَ أيامٍ أو اليومين المعهودين؛ جوابا لِمن سألَ: كم سار زيد؟[177]. ومنع ابن السراجِ أن يكون جوابها بـ (أل)؛ للتفريقِ بين جوابِها، وجوابِ متَى، الّذي يكون معرفةً، أو مقاربا للمعرفةِ، قالَ: " ولا يسألُ بِـ (كم) إلاّ عن نكرةٍ ... يقولُ القائلُ: كم سِرتَ؟ فتقولُ: شهرين أو شهرا أو يوما، ولا يجوز أن تقولَ الشّهر الّذي تعلم، ولا اليوم الّذي تعلم؛ لأن هذا مِن جوابِ متَى"[178].

ب ـ وفي (أل) في الآن أقوالٌ، وهي مبنيةٌ على الخلافِ في علةِ بنائِه[179]. فقالَ أهلُ البصرةِ[180]، والخليلُ، وسيبويهِ[181]، والزجاج[182]: إنها بمعنَى اسمِ الإشارةِ هذا، أي للإشارةِ إلى الوقتِ، ومعنَى نحن الآن نفعلُ: نحن من هذا الوقتِ نفعلُ. وقالَ أبو علي الفارسي: إن (أل) زائدةٌ بدلٌ من (أل) أُخرى، حذِفتْ. وتابعه على هذا الرأي ابن جنّي، قالَ: " فهو معرفٌ بلامٍ مقدرةٍ، وهذه الظاهرةُ فيهِ زائدةٌ"[183]. وقالَ المبرد، وابن السراجِ: (أل) للتعريفِ، دخلتْ في الأصل على نكرةٍ. وقالَ السيرافي، والزمخشري: (أل) من أصل اللفظِ، إذْ وقع في أول أحوالِه بـ (أل)[184]. وزائدةٌ لازمةٌ عند ابن مالكٍ، غير زائدةٍ للحضورِ عند بعضِ المتأخّرين[185]. وقولُ السيرافي والزمخشري هو المختار عندي؛ لسلامتِهِ من التأويل.

وللفراء فيها قولان: الأولُ أنه"حرفٌ بِني على الألفِ واللامِ لم تُخلع منه"، وأصلُه " أوان حذفَتْ منها الألفُ وغُيرتْ واوها إلى الألفِ، كما قالُوا في الراحِ: الرياح"، والثاني أن أصلَه " من قولِك آن لك أن تفعلَ، أدخلتَ عليها الألفَ واللام"[186].

ج ـ وأجاز الخليلُ أن يكون أصلُ أمسِ في قولِك: لقيتُه أمسِ، هو بالأمسِ، فنُزعت الباء ونُزعتْ (أل)، وتُرك على نيةِ الباءِ[187]. وإذا استعملَ بـ (أل) مبنيا[188]، نحو: لقيتُه الأمسِ الأحدثَ، ففي ذلك أقوالٌ: الأولُ أن جره، وفيهِ (أل)، لا يكاد يعرفُ[189]. والثاني أن (أل) زائدةٌ لغير تعريفٍ، وتعرفَ بلامٍ أخرى مرادةٍ غير هذهِ الظّاهرةِ[190]، واستُصحب معنى التعريفِ، فاستُديم البناء على الكسر. والثالثُ أنّه معرب، و(أل) هي المعرفةُ، وجر على إضمار الباءِ[191].

(4) المستثنَى:

وابتَنَى على (أل) في بابِ المستثنى المسائلُ الخلافيةُ الآتيةُ:

أ ـ تُحملُ إلاّ على غيرٍ، فيوصفُ بها، كما يوصفُ بغيرٍ. وذكر أبو حيان أن كلام النحويين اضطرب في الوصفِ بإلا، وأن المتفهم من كلامٍ أكثرهِم أن المراد هو الوصفُ الصناعي، وأنهم اختلفُوا في شرطِ موصوفِها[192]. فمذهب جمهورِ النحاةِ أن يكون موصوفُها جمعا منكورا، وأجاز الأخفشُ أن تقع صِفةً لنكرةٍ، أو لِما فيهِ (أل)، سواء أكانتْ للجنسِ أو للعهدِ. ومنع ابن السراجِ[193]،

والمبرد[194]، وابن مالكٍ أن يكون موصوفُها معرفًا بـ (أل) الجنسيةِ؛ لأنه في معنَى النكرةِ، بخلافِ (أل) العهديةِ. وذكر بعض النحاةِ المغاربةِ أنْه يوصفَ بها الظاهر، والمضمر، والنكرةُ، والمعرفةُ؛ لكونِه وصفًا مخالفًا لسائرِ الأوصافِ.

ب ـ وذكروا أيضا أنه يوصفُ بـ (ليس)، و(لا يكون)، حيثُ يصح الاستثناء، ولا يكونان إذْ ذاك استثناء، ويكون موصوفُهما نكرةً، نحو: ما جاءتني امرأةٌ ليستْ هندا، كما يكون فيهِ (ال) الجنسيةِ، نحو: أتاني القوم ليسوا إخوتَك. ولكن أبا حيان نقلَ عن ابن مالكٍ أن كون موصوفِها معرفًا بـ (أل) الجنسية هو رأي بعضِهم، فأشعر بذلك أن المسألةَ خلافيةٌ[195].

(5) الحالُ:

وفي بابِ الحال، مما له صِلةٌ بـ (أل)، اختلافَ النحاةُ في المسائل الآتيةِ:

أ ـ تعريفُها: مجيء الحال معرفةً بـ (أل) موضِع نِقاشِ النحويين، وقد اختلفَتْ أجوبتُهم فيها إجازةً ومنْعا. فالجمهور منع ذلك، واشترطَ أن تكون الحالُ نكرةً؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم أنّها نعتٌ عند نصبِ صاحبِها، أو خفاءِ إعرابِهِ، وتأولُوا ما ورد على زيادةِ (أل)[196]. وأجاز تعريفَ الحال بـ (أل) مطلقًا بعض الكوفيين[197]، ويونُس[198]، والبغداديون[199]، قياسا على الخبر، فأجازوا نحو: جاء زيد الراكب. ومنع جمهور الكوفيين تعريفَ الحال بـ (أل)، وأولوا ما ورد[200]، كالبصريين، إلاّ إذا كان في الحال معنَى الشّرطِ، فأجازوا أن تأتي معرفةً لفظًا، نكرةً معنًى، نحو: عبد اللهِ المحسن أفضلُ منه المسيء، والتقدير: إذا أحسن أفضلَ منه إذا أساء، وأما نحو: جاء زيد الراكب، فليس بجائزٍ عندهم؛ لأنه لا يتضمن معنَى الشرطِ. ونصب (المحسن)، وشبههِ عند البصريين، على أنّه خبر لـ (كان) مضمرةً[201].

وليس كل ما جاء عن العربِ من أحوالٍ مقترنةٍ بـ (أل) موضع اتّفاقٍ بين النحاةِ أنه حالٌ منصوبةٌ.

ـ فأرسلَها العراك في قول لبيدِ بن ربيعةَ [الوافر]:

فَأرسلَها العِراك ولم يذُدها ولم يشْفِقْ على نَغَصِ الدخَالِ

مفعولٌ به ثانٍ لأوردها، عند الكوفيين، على أن أرسلَها مضمن معنَى أوردها[202]، وعند سيبويهِ اسم موضوع موضع المصدر، " كأنه قالَ: اعتراكًا"[203]. ومنع بعض النحويين نصبه على الحال، وينتصب عنده على المصدر، كأنه قالَ: تعترك عراكًا، فأقام العِراك مقام: الاعتراكِ، وذهب بعضهم إلى أن الألفَ واللام فيهِ زائدتان، وهو قولُ الخليل، قالَ الفارقي: وقد أباه كثير من أصحابِنا، والقولُ فيهِ: " إنه مصدر، أقيم مقام الحال، ونصبه على المصدر"[204].

ـ وقولُهم: مررتُ بهم الجماء الغفير، حالٌ عند الخليل، على نية ما لا تدخلُه الألفُ واللام، ويشبهه بقولِك: مررتُ بهم قاطبةً[205]، وعند سيبويهِ كأرسلَها العراك، أي أنه اسم موضوع موضع

المصدر[206]، أي مررتُ بهم جموما غفيرا، وعند ثعلبٍ منتصب على المدح، وليس حالاً[207].

ومررتُ بهم الجماء الغفير وأَرسلَها العراك ليستْ بأحوالٍ في الحقيقةِ عند الأخفشِ والمبردِ[208]، وإنما الأحوالُ العواملُ الناصبةُ المضمرةُ، ثم اختلفُوا في تقديرِ هذه العوامل. فأبو علي الفارسي قدر فعلاً، وبعضهم قدر اسماً مشتقا. وهذه عند ابن طاهرٍ وابن خروفٍ ليستْ أحوالاً لعواملَ مقدرةٍ، بل هي واقعةٌ موقع أسماءِ فاعلين منتصبةٌ بنفسِها مشتقّةٌ من ألفاظِها ومن معانيها.[209] وهذه عند ابن الطراوةِ صفاتٌ لمصادر محذوفةٍ[210].

ـ وفي قولِهم: ادخلُوا الأولَ فالأولَ، أقوالٌ[211]: مذهب بعضِهم أن (أل) زائدةٌ، والمعنَى: ادخلُوا مرتبين، لذلك كانَتْ قراءةُ من قرأَ قولَه جل ثناؤُه: لَيخْرجن الأعز منها الأذَل [المنافقون: 8] ، بِنصبِ الأذل على الحال، شاذّةً عند البصريةِ[212]. وقياس قول الكوفيةِ الجواز؛ لأن الحالَ إذا كانتْ في معنَى الشرطِ جاز أن تكون معرفةً بـ (أل). وذهب المبرد إلى أنه حالٌ و (أل) للتعريفِ، وليستْ زائدةً، بل جاريةً مجرى الزائدِ[213]. وتابعه على ذلك السيرافي. وذهب يونُس إلى أنه حالٌ بنفسِهِ، بناء على رأيِهِ في جوازِ تعريفِ الحال. وذهب الأخفشُ إلى أن الأولَ ليس حالاً، وإنما انتصب على أنه مشبه بالمفعول.

ب ـ ومن المسائل الخلافيةِ في بابِ الحال اختلافُهم في توجيهِ إعرابٍ ما وقع بعدِ خبرٍ فيه (أل) الجنسيةُ الدالةُ على الكمال، نحو: أنتَ الرجلُ عِلْما: فَـ (عِلْما) عند الجمهورِ حالٌ مصدر مؤولٌ بالمشتق. وعند ثعلبٍ مصدر مؤكد وليس حالاً، ويتأولُ المعرفَ بـ (أل) باسمِ الفاعل، فكأنه قال: أنتَ العالم علما. وذهب أبو حيان إلى أن هذا تمييز، كأنه قالَ: أنتَ الكاملُ علما، أي علمه، فحولَ إلى الرجل بمعنَى الكامل[214].

ج ـ ومنها خلافُهم في إعرابٍ ما وقع بعد أما معرفةً، نحو: أما العلم فعالم. فالتميميون يوجبون الرفع، والحجازيون يرجحونَه. وهو، إن كان منصوبا، عند سيبويهِ مفعولٌ له[215]؛ لتعذرِ تعريفِ الحال والمصدرِ؛ لأنه مؤكّد، والمؤكد لا يعرفُ بـ (أل)، وعند الأخفشِ نصب على المصدرِ مؤكّدا بـ (أل)، وعند الكوفيين، واختاره ابن مالكٍ، مفعولٌ بهِ لفعلٍ مضمرٍ[216].

د ـ ومما يتعلّقُ بالحال أن الفراء أجاز: ما لك قائما، وهو ما أجازه الجمهور، غير أن هذا ينتصب عنده على معنى كان، لا على الحال كمذهبِ الجمهور، وأجاز أن يقترن بـ (أل)، فيقالُ: ما لك الناظِر في أمرِنَا[217].

هـ ـ ومما يتعلقُ بالحال أيضا إسقاطُ (أل)، ونصب الاسمِ على القطعِ. والقطع أن يراد بالاسمِ أن يكون صفةً لِما قبلَه بـ (أل) ، فإذا قُطِع منه (أل) نُصِب[218]. فالفراء أجاز ذلك حيثُ يراد التوكيد فقطْ، ففي نحوِ قولِك: جاء زيد الظريفَ؛ فإن كان زيد لا يعرفُ إلا بالظرفِ، ثُم أَسقطْتَ (أل)، فقُلتَ: جاء زيد ظريفًا، انتصب زيد على القطعِ[219]، وإن كان يعرفُ بغيرِ الظريفِ،

وأسقطْتَ (أل) انتصب على الحال[220]. ورأي الفراءِ هذا مبنيّ على إنكاره الحالَ المؤكدةَ[221]؛ لأن الحالَ لا بد من تجددِ فائدةٍ عند ذكرها[222]. والكسائي، وهشام أجازا إسقاطَ (أل)، وانتصاب الاسمِ على القطعِ مطلقًا[223]. وأجاز ابن شُقيرٍ البغدادي النصب على قطعِ الألفِ واللامِ في الحال، وغيرها، قال: " وكذلك: تُساقِطْ عليْكِ رطَبا جنيا [مريم: 25] معناه: تُساقط عليكِ الرطب الجني، فلما أسقطَ الألف واللام نصب على قطعِ الألفِ واللامِ"[224].

(6) التمييز:

أ - اختلافَ النحاةُ في دخول (أل) على التمييز، فمنع ذلك البصريون؛ لاشتراطِهم تنكيره، وما ورد فمؤولٌ على زيادةِ (أل)، وأجازه الكوفيون[225]، وابن الطراوةِ[226]، كقول الشّاعر [الطويل]:

رأَيتُكَ لما أَن عرفْتَ وجوهنَا   صددتَ وطِبتَ النّفْسَ يا قَيس عن عمرو

ب - وفي بابِ العددِ اختلافَ النّحاةُ في الآتي:

1 - إذا كان العدد مفردا، دخلتْ (أل) عليه بإجماعِ النحويين، كقولك: الواحد، والعشرون، والمائةُ، وأما إذا كان مضافًا، فهم مختلفُون في دخولِها على العددِ المضافِ والمضافِ إليهِ، فأجاز الكوفيون أن تدخلَ عليهما معا، كقولك: أخذْتُ الثلاثةَ الأثوابِ؛ لأن الثلاثةَ هي الأثواب[227]، وحكى ذلك أبو زيدٍ عن قومٍ، وصفَهم أبو حيان بأنهم ليسوا فصحاء، ومنَعه البصريون، وعدوه خطأً فاحشًا؛ فكما لا يجوز جاءني الغلام زيدٍ؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافةِ، لا يجوز أخذْتُ الثلاثةَ الأثوابِ؛ لأنه لا يضافُ ما فيهِ (أل) من غيرِ الأسماءِ المشتقةِ من الأفعال[228]، وتأولوا ما سمِع منه على زيادةِ (أل) في العددِ الأول، إلا أن يكون العدد الثاني بدلاً من العددِ الأول، على رأي البصريين[229]، أو نعتًا على رأي الكسائي[230] فذلك جائز. وأما إدخالُها على العددِ المضافِ، نحو: الثلاثةِ أثوابٍ، فقد أجازه بعض الكتاب[231]، وذكر أبو حيان أنّه إن كان مسموعا عن العربِ، فهو مؤولٌ على تقدير: الثلاثةِ ثلاثةِ الأثوابِ، فحذِفَ ثلاثةٌ، وبقي أثواب على إعرابِه، لو كان ثلاثةٌ ملفوظًا بها[232].

ومما يتعلقُ بالعددِ المضافِ أنه لا يجوز إدغام هاءِ التأنيثِ في العددِ الثاني الّذي فيه (أل) في نحو قولك: عندي خمسةُ الدراهمِ؛ لأن اللام مدغمةٌ في الدال، فلا يجوز أن تدغَم الهاء من خمسةٍ، وقد أدغمتَ ما بعدها، في حين يجوز الإدغام إذا لم يكن في العددِ الثاني (أل) في مثل قولك: عندي خمسدراهم[233].

2 - وإذا كان العدد مركّبًا[234]، فمذهب جمهور البصريين أن تدخلَ (أل) على العددِ الأول فقطْ، نحو: الخمسةَ عشر درهما[235]، وأجاز الكوفيون دخولَها على الجزأين[236]. وأجاز الكسائي[237]، والفراء[238] والأخفشُ أيضا دخولَها على الجزأين، وعلى التمييز، كما أجاز الأخفشُ دخولَها على

الجزءِ الأول، وعلى التمييز[239].

(7) المنادى:

وفي بابِ المنادى، مما لـ (أل) صلةٌ بهِ، وقع خلافٌ بين النحويين في الآتي:

أ ـ منع الجمهور[240]، وأجاز الكسائي[241]، وثعلب بناء المنادى المضافِ والمضافِ إليهِ على الضم، إذا صح اقترانُهما بـ (أل)، نحو: يا ضارب الرجل، ويا ضارب رجلاً؛ لكون إضافتِهما في نيةِ الانفصال، كأنهما لم يعتدا بالمضافِ إليهِ، وإذا لم يصِح الاقتران بـ (أل)، نحو: يا عبد اللهِ، وخيرا من زيدٍ، امتنع الضم[242].

ب ـ واختلفُوا بأي شيءٍ تعرفتِ النكرةُ المقصودةُ؟ فقيلَ: بالإقبال عليها، وقصدِها، وقيلَ: بـ (أل) المحذوفةِ، وناب حرفُ النداءِ عنها[243].

ج ـ وأجاز الكوفيون إلاّ الفراء[244]، وأبا بكر بن الأنباري[245] نداء المعرفِ بـ (أل) في سعةِ الكلامِ، ومنع البصريون ذلك إلاّ في الضرورةِ[246]؛ لعدمِ جواز الجمع بين تعريفين، هما النداء، و(أل). واستثنى البصريون لفظَ الجلالةِ للزومِ (أل) له، كأنّها من بِنيةِ الكلمةِ، واستثنَوا كذلك الجملةَ المسمى بها، نحو: يا الرجلُ قائم[247]، واستثنَى المبرد، ومنع سيبويهِ[248]، الموصولَ ذا (أل)، إذا سمي بهِ، نحو: يا الّذي رأيتُ[249]، واستثنَى ابن سعدان، وابن مالكٍ اسم الجنسِ المشبه بهِ، نحو: يا الأسد شدةً، والتقدير: يا مثلَ الأسدِ، فحسن نداؤُه بـ (أل)، لتقدير دخول يا على غير المعرفِ بـ (أل)[250].

د ـ وأجاز الكوفيون ومنع البصريون مباشرةَ يا اللهم. والخلافُ هذا مبني على خلافِهم في الميمِ المشددةِ، فهي عِوض من يا عند البصريةِ، بقيةُ جملةٍ محذوفةٍ تقديرها: يا اللهُ أُمنا بخيرٍ عند الكوفيةِ[251]. ثم اختلافَ النحاةُ في جواز وصفِ اللهم، فمنع الوصفَ الخليلُ وسيبويهِ[252]، وأجازه المبرد[253] والزجاج[254].

هـ ـ واختلافَ النحاةُ في تابعِ (أي) المعرفِ بـ (أل). فمذهب الجمهور أنه يكون اسم جنسٍ بـ (أل)، أو موصولاً بـ (أل)، أو اسم إشارةٍ، نحو: يأيها الرجلُ، و يَأيها الّذِي نُزلَ علَيهِ الذكْر [الحجر: 6] ، ومنعوا أن يكون معرّفًا بـ (أل) الّتي لِلمحِ الصفةِ، كالحارثِ والعباسِ[255]، وأجاز ذلك الفراء والجرمي[256].

و ـ وإذا كان تابع (أي) اسم إشارةٍ، فشرطُه عند أكثر النحاةِ أن ينعتَ بذي (أل)، وأجاز ابن عصفور وابن مالكٍ الاقتصار على اسمِ الإشارةِ وصفًا لأي فقط[257].

ز ـ وإذا عطِفَ على منادى مبني بمنادى شبيهٍ بالمضافِ، نحو:يا زيد وخيرا من عمرٍو، فغير جائزٍ عند المازني من غير إدخال (أل) و(يا) على المعطوفِ، فيقالُ: يا زيد ويا الأَخْير أو بلا،

وأجازه غيره من غير (يا)، وبـ (يا)[258].

ح ـ وإذا عطِفَ على نكرةٍ مقصودةٍ، وكان في المعطوفِ (أل)، فمنع الأخفشُ، ومن تبعه غير الرفع، نحو: يا رجلُ العاقلُ، وعند الآخرين جاز الرفع والنصب[259].

ط ـ وإذا نُعِتَ المندوب بذي (أل)، فجمهور البصريين منع أن تلحقَ الألفُ بنعتِهِ، أو نعتِ (أي)، وأجاز يونُس، والكوفيون، وابن مالكٍ لحاقَها بنعتِه، نحو: وازيد الظّريفَاه، وأجاز خلفٌ لحاقَها بنعتِ (أي)، نحو:يأيها الرجلاه[260].

سادسا: المجرور

وفي بابِ المجرور، مما له صِلةٌ بـ (أل)، كان خلافٌ بين النحويين فيما هو آتٍ:

(1) المجرور بحرفِ جر:

أ ـ مذهب الجمهورِ من النحويين أن مِن الزائدةَ ينبغي أن يكون مجرورها نكرةً، لكن الأخفش[261]، والكسائي، وهشاما[262] أجازوا أن تزاد، وأن تجر المعارفَ. ولا ريب في أن المعرفَ بـ (أل) أحد هذه المعارفِ.

ب ـ وشرطُ مجرور (رب) عند الجمهورِ أن يكون نكرةً، ولا يجوز أن يعرفَ بـ (أل)، وأجاز ذلك بعض النّحويين، فيقالُ: رب الرجل لقيتُ، وأنشدوا في ذلك قولَ الشاعرِ [الخفيف]:

ربما الجامِل المؤَبل فيهم   وعناجيج بينَهن المهار[263]

ج ـ واختلفُوا في قول العربِ: لاهِ أبوك، بجر لاهِ. فقيلَ: حذِفَ حرفُ الجر، ولام (أل)، وهو شاذ، غير مقيسٍ. وقالَ ابن ولادٍ: أصلُه إلاه. وقالَ المبرد: المحذوفُ لام التعريفِ، ولام الأصل، والباقيةُ لام الجر[264] بناء على أن حرفَ الجر محالٌ أن يحذف[265]. وقالَ سيبويهِ: المحذوفُ لام الجر ولام التعريفِ، والباقيةُ لام الأصل[266].

(2) المجرور بالإضافةِ:

أ ـ اختلافَ النحاةُ في تعرفِ الصفةِ المشبهةِ، إذا أُضيفتْ إلى ما فيهِ (أل)، نحو: حسن الوجهِ، فنقلَ أبو حيان من كتابِ (المقنِع) لابن الخياطِ أن الكوفيين أجازوا أن تقع صفةً للمعرفةَ، وأن ذلك خطأٌ عند البصريين؛ " لأن حسن الوجهِ نكرةٌ، فإذا أردتَ تعريفَه أدخلتَ عليهِ الألفَ واللام"[267]، نحو: الحسن الوجهِ، وهو ما أشار إليهِ المبرد في المقتضبِ[268]، غير أن أبا حيان نقلَ عنه خلافَ ذلك[269].

ب ـ وأجاز الفراء إضافةَ الصفةِ المشبهةِ إلى كل معرفةٍ، وإن كانتْ مقترنةً بـ (أل)، نحو:

عندي الحسن الوجهِ الجميله[270]، ومنع ذلك الجمهور[271].

ج ـ ومنع الجمهور إضافةَ فاعلِ المقترن بـ (أل) إلى المعارفِ؛ إذْ فائدةُ الإضافةِ اللفظيةِ تخفيفُ اللفظِ، ولا تخفيفَ حينَئذٍ، لأن تنوين المعرفِ بـ (أل) إنما يسقطُ لأجل (أل)، وأوجبوا النصب، إلاّ أن يكون الوصفُ مثنى، نحو: الضاربا الرجل، أو مجموعا، نحو: الضاربو زيدٍ، أو كان المضافُ إليهِ بـ (أل)، نحو: الضارب الرجل[272]. لكن الفراء أجاز إضافةَ فاعلِ المفردِ المحلى بـ (أل) إلى المعارفِ، نحو: الضاربه[273]. ونقلَ ابن السراجِ مذهب الفراءِ هذا، وذكر أن نحو: عبد اللهِ الضارب زيدٍ، بخفض زيدٍ، غير جائزٍ عند جميع النحويين، جائز عند الفراءِ، وحكى عنه أنه قالَ عن ذلك: " ليس من كلامِ العربِ، إنما هو قياس"[274]. وليس في (معاني القرآن) ما يفصِح أنه غير مسموع.

د ـ واختلافَ النحاةُ فيما إذا كانتْ (غير) و(مثل) يتعرفان، إن أُضيفَا إلى معرفٍ بـ (أل)، أو لا. فمذهب الفراءِ[275]، وابن السراج[276] أنهما نكرتان، وجعلا من ذلك قولَه جل ثناؤُه: غَيرِ المغْضوبِ علَيهم [الفاتحة 7] . ومذهب السيرافي أنهما يتعرفان، وجعلَ من ذلك الآية السابقةَ[277]. ومذهب المبردِ في (غير) متناقض، فمرة ذكر أنه لا يتعرفُ بحالٍ؛ " لأنّه مبهم في الناس أجمعين"[278]، ومرةً أخرى ذكر أنه يتعرفُ بالإضافةِ، وجعلَ (غير) من قولِه جل ثناؤُه: غيرِ المغضوبِ عليهم نعتًا للذين[279].

هـ ـ واختلفُوا في جوازِ إضافةِ كِلا وكِلتا إلى غيرِ ما فيه (أل). فبينَما منع البصريون إضافتَهما إلى غيرِ المعرفِ بـ (أل)، أجاز ذلك الكوفيون، على خلافٍ بينَهم فيما إذا كان يشترطُ في النكرةِ أن تكون محدودةً مختصةً، نحو: كِلا رجلين عندك قائم[280]، أو لا، نحو: كلا رجلين[281].

و ـ ومذهب الجمهور أن (كلّ) و(بعض) معرفتان بنيةِ الإضافةِ، وبنَوا على ذلك أنّهما لا ينصبان على الحال. وذهب الأخفشُ، وأبو علي الفارسي، وابن درستويهِ إلى أنهما نكرتان، وأنهما يتعرفان بـ (أل)، وأنه يجوز نصبهما على الحال[282].

وذكر الجوهري أن (كلّ) و(بعض) " معرفتان، ولم يجئْ عن العربِ بالألفِ واللامِ، وهو جائز؛ لأن فيهما معنَى الإضافةِ، أضفْتَ، أو لم تُضِفْ"[283]. ونقلَ ابن منظورٍ أن الأصمعي أنكر إدخالَ (أل) على (كلّ) و(بعض)، وأن أبا حاتمٍ دعا إلى اجتنابِ تعريفِهما، وأن الأزهري ذكر أن النحويين أجازوا ذلك[284].

ح ـ واختلافَ النّحويون في قيامِ (أل) مقام الإضافةِ، ونيابتِها عن الضمير. فأجاز ذلك الكوفيون[285]، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وحملُوا على ذلك قولَه تعالى: فَإِن الجنةَ هِي المأْوى [النازعات: 41] ، أي هي مأواه، ومنع ذلك آخرون، وقدروا: هي المأوى له[286].

سابعا: التوابع

أ – الأصلُ أن يوافقَ النعتُ المنعوتَ في التعريفِ والتنكير[287]، إلاّ أن يقطع النعتُ، فيجوز عدم الموافقةِ. هذا هو مذهب سيبويهِ، وجمهور البصريين[288].

ب – فإن كان النعتُ بـ (مثل) أو (غير)[289]، أو أفعلَ من، والمنعوتُ معرفٌ بـ (أل)، ولا يراد بهِ شخص بعينه، كقولك: إني لأمر بالرجل مثلِك، وغيرك[290]، فقد أجاز ذلك الخليلُ على نيةِ (أل) فيهما، وإن كانتْ لا تدخلُ في هذين اللفظين. ومذهب ابن عصفور[291]، والأخفش أن (أل) زائدةٌ، وهو مِن وصفِ النكرةِ بالنكرةِ؛ ليصح إتْباع المعرفِ بهما، إذْ ليسا بمعرفتين، لأنهما " إنما تكونان صفةً للنّكرةِ، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضعِ، فأُجريتَا صفةً لِما فيهِ الألفُ واللام"[292]. وقالَ ابن مالكٍ: هو بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ، ورده أبو حيان بأن البدلَ بالمشتق ضعيفٌ.

ج – وأجاز بعض الكوفيين التّخالفَ، بأن تُنعتَ النّكرةُ بالمعرفةِ، إذا كان النعتُ لمدحٍ أو ذم[293]، كقولِهِ تعالى: ويلٌ لكل همزةٍ لُمزةٍ الّذي جمع [الهمزة: 1، 2]. وأجاز ذلك الأخفشُ، إذا تخصصتِ النكرةُ قبلَ الوصفِ، وجعلَ منه قوله جل ثناؤه: فَآخَران يقُومان مقَامهما مِن الّذِين استَحق علَيهم الأَولَيان [المائدة: 107] ، فالأوليان صفةٌ لآخران لما تخصصتْ. وأجاز ابن الطراوةِ نعتَ النكرةِ بالمعرفِ بـ (أل)، إذا كان الوصفُ خاصا، ومنه عنده قولُ النابغةِ[الطويل]:

فَبِت كأَني ساورتْنِي ضئِيلَةٌ مِن الرقْشِ فِي أَنْيابِها السم نَاقِع

فقد ذهب إلى أن (ناقع) صِفةٌ للسم. وأجاز بعضهم ذلك من غير قيدٍ أو شرطٍ. واختار أبو حيان " أنه لا تُنعتُ النكرةُ إلاّ بالنكرةِ، والمعرفةُ إلاّ بالمعرفةِ"[294]. ومذهب الجمهور في الجميع أنها أبدالٌ[295].

د – ومذهب الجمهور أن الجملةَ لا ينعتُ بها المعرفُ بـ (أل) الجنسيةِ، وأجاز ذلك جماعةٌ من النحويين، منهم ابن العلج صاحب (البسيطِ)، وجعلَ منه قولَ الشاعر [الكامل]:

ولَقَد أَمر علَى اللّئِيمِ يسبنِي فَمضيتُ ثُمتَ قُلْتُ لا يعنِينِي

وذهب إلى أن (أل) ليستْ للجنسِ، وإنّما لتعريفِ عهدٍ ذهني[296]، والأشْموني " لقُربِ مسافتِه من النّكرةِ"[297].

وإذا وقعتِ الجملةُ نعتًا عاد منها عائد على المنعوتِ، ولا يصح عند الجمهور أن تنوب (أل) عن الضمير، وأجاز ذلك بعضهم، وجعلَ منه قولَ الشنفَرى [الطويل]:

كأن خَفيفَ النّبل من فوق عجسِها عوازب نخلٍ أَخطأَ الغار مطنِفُ

والتقدير أخطأَ غارها[298]، فحذفَ الضمير، وجعلَ الألفَ واللام عِوضا عنه..

هـ – ومما ينعتُ بِهِ، وفيهِ خلافٌ، لـ (أل) صلةٌ بِهِ، (كلّ) مضافًا إلى مثل المنعوتِ،

فالبصريون أجازوا النعتَ بـ (كلّ)، سواء أكان المنعوتُ نكرةً أم معرفًا بـ (أل)، نحو: مررتُ برجلٍ كل رجلٍ، ومررتُ بالرجل كل الرجل، ومنع الفراء وهشام نعتَ النكرةِ. وناقض الكسائي، فمرةً منع ما منعه الفراء وهشام، ومرةً أخرى أجازه[299].

و ـ ومنع الكوفيون، والزجاج، والسهيلي[300] أن تُنعتَ أسماء الإشارةِ، أو ينعتَ بها، وأجاز ذلك أكثر البصريين، ، وشرطُوا إذا نُعِتَتْ أن يكون مصحوبها بـ (أل) خاصةً[301]؛ لأن اسم الإشارةِ مبهم، وذو اللامِ، لكونه متعينًا في نفسِه، هو الّذي يرفع هذا الإبهام[302]. وذو (أل) هذا قد يكون مشتقا، وقد يكون جامدا، فإذا كان جامدا، نحو:مررتُ بهذا الرجل، فمن النحويين من يجعلُه عطفَ بيانٍ[303]، ومنهم من يجعلُه نعتًا، والكوفيون يسمونَه ترجمةً. وإذا كان مشتقا، نحو: مررتُ بهذا العالِمِ، فقد ذكر أبو حيان أنه لا خلافَ أنه وصفٌ[304]. وهو سهو منه، إذْ كان قد نص قبلاً على أن الكوفيين، والزجاج، والسهيلي قد منعوا أن تُنعتَ أسماء الإشارةِ، أو ينعتَ بها.

ح ـ واختلافَ النحاةُ في توجيهِ إعرابِ تابع المجرور بإضافةِ صِفةٍ مقرونةٍ بـ (أل) ، وهو غير صالحٍ لإضافتِها إليهِ، كقول الشاعر [الوافر]:

أَنَا ابن التّاركِ البكْري بِشْرٍ   عليهِ الطير تَرقُبه وقُوعا

فـ (بشرٍ) عطفُ بيانٍ، أو بدلٌ عند سيبويهِ[305]، منصوب حملاً على محل البكري عند المبردِ؛ لأنه لا يتبع مجرور ذي اللامِ إلاّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعِه، و(بشرٍ) ليس كذلك[306].

ثامنًا: نعم وبئس

أ ـ يقع فاعلُهما اسما ظاهرا معرفًا بـ (أل) باتفاقٍ. وفي مجيئه نكرةً مفردةً، أو مضافةً خلافٌ. فقد أجازه اختيارا الفراء[307]، والأخفشُ، وابن السراجِ، ومنعه الجمهور إلا في الضرورةِ[308].

ب ـ ومنع الجمهور أن يكون فاعلُهما ما أُضيفَ إلى ضمير ذي (أل)، وأجازه بعض النّحاةِ، وجعلَ منه قولَ الشاعر [الرجز]:

فنعم أخو الهيجا ونعم شِهابها[309]

ج ـ وأجاز المبرد أن يكون فاعلُهما اسما موصولاً بـ (أل) الجنسيةِ، كقوله [الطويل]:

لَعمري لَئِن أُنْزِفْتُم أَو صحوتُم   لَبِئس الّذِي ما أنتم آلَ أَبجرا

ومنع ذلك الكوفيون وأكثر البصريين؛ " لأن ما كان فاعلاً لِنعم، وكان فيهِ (أل)، كان مفسرا للضمير المستتر فيها، إذا نُزعتْ منه، والّذي ليس كذلك" [310].

د ـ وأجاز أبو عمر الجرمي أن يكون فاعلُهما اسما مضافًا إلى لفظِ الجلالةِ، وقاسه، كقول الرسول صلّى اللهُ عليهِ وسلم:" نعم عبد اللهِ خالد بن الوليدِ"، وقول الشاعر [الرمل]:

بئس قوم اللهِ قوم طرقُوا فَقَروا جارهم لحما وحِر

ومنع ذلك عامةُ النحاةِ، وشذذُوا ما جاء منه، أو تأولُوه، وإن كانتْ فيهِ (أل)[311].

هـ - وإذا كان فاعلُهما معرفًا بـ (أل)، فالجمهور على أن (أل) جنسيةٌ، واستدلوا بعدمِ لُحوق الفعل تاء التأنيثِ حيثُ الفاعلُ مؤنثٌ في الأفصح[312]، ثُم اختلفُوا. فقيلَ: للجنسِ حقيقةً، فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم، والمخصوص بهِ مندرج في الجنسِ، وقيلَ: للجنسِ مجازا، جعِلَ المخصوص جميع الجنسِ مبالغةً. وقالَ بعضهم: هي عهديةٌ في الذّهن لا في الخارجِ، كما تقولُ: اشتريتُ اللحم، ولا تُريد الجنس، ولا معهودا تقدم ذكره، وأُريد أن يقع إبهام، ثم يأتي ما بعده مفسرا؛ لتفخيمِ الأمرِ. وقالَ آخرون: هي عهديةٌ شخصيةٌ، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم، واستدلوا بتثنيتِه وجمعِه، إذْ لو كان عبارةً عن الجنسِ، لم تَسغ التثنيةُ، أو الجمع [313].

و - ويبتَنِي على الخلافِ المتقدمِ في نوعِ (أل) ثلاثةُ خلافاتٍ: الأولُ في اتْباعِ فاعِلِها. والثاني في تحمل نعم وبئس ضميرا إذا انتصب ما بعدهما تمييزا. والثالثُ رابطُ المبتدأِ بالخبرِ إذا ذُكِر قبلَ نعم وبئس مبتدأٌ، نحو: زيد نعم الرجلُ.

أما الخلافُ الأولُ فيتمثّلُ في وصفِ فاعِلِهما، وفي توكيدِهما توكيدا معنويا. أما وصفُهما فقد منعه الجمهور، لِما فيهما من التخصيص المنافي للمشاع المرادِ منه عموم المدحِ والذّمِ، وأَجازه قوم من النحاةِ، منهم أبو علي الفارسي، وابن جنّي، وابن السراج[314]. وأما توكيدهما توكيدا معنويا فقد أشار أبو حيان إلى عدمِ بعدِ جوازِ نحو: نعم الرجلُ نفسه زيد، عند من جعلَ (أل) في فاعِلِهما عهديةً شخصيةً.

وأما الخلافُ الثاني؛ فمن قالَ: إن (أل) جنسيةٌ في: نعم الرجلُ، اختلفُوا هنا، فمنهم من قالَ: إن الضمير هنا شخص، كأنك قلتَ: نعم زيد هو رجلاً، ومنهم من قالَ: هو جنس، ومن قالَ: إن (أل) عهديةٌ شخصيةٌ، قالَ: إن الضمير هنا شخص[315].

وأما الخلافُ الثالثُ ففيهِ أقوالٌ: الأولُ أن الرابطَ هو العموم؛ لأن (أل) للجنسِ، وقيلَ: هو (هو) محذوفٌ، والتقدير: زيد هو نعم الرجلُ، وقيلَ: التركيب نعم الرجلُ تحملَ الضمير؛ لأنّه أصار الجملةَ اسما بمعنى الممدوحِ أو المذمومِ. والرابطُ عند من قالَ: إن (أل) عهديةٌ، هو تَكرار المبتدأِ بلفظٍ آخر هو المبتدأُ من حيثُ المعنَى[316].

تاسعا: ما يعملُ من الأسماءِ عملَ الفعل

(1) المصدر:

يعملُ المصدر عملَ الفعل لازما، أو متعديا، ويكون المصدر مضافًا، ومنونًا، ومعرفًا بـ (أل). وما يعنينَا هو الخلافُ في إعمالِه معرفًا بـ (أل)، وفي ذلك مذاهب[317].

الأولُ المنع، وما بعده على إضمارِ عاملٍ؛ لأن المصدر إذا " دخلتْ عليهِ الألفُ واللام تحقّقتْ له الاسميةُ، وزالَ عنه تقدير الفعل، فانقطع عن أن يحدِثَ إعرابا"[318]. وعلى هذا المذهبِ الكوفيون، والبغداديون ، وابن السراجِ في أحدِ قوليهِ[319]. والمذهب الثاني الجواز، وهو مذهب سيبويهِ، ونُقِلَ عن الفراءِ. والمذهب الثالثُ الجواز على قُبحٍ، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وبعضِ البصريين. والمذهب الرابع الجواز إذا عاقب الضمير (أل)، نحو: إنّك والضرب عمرا لَمسيء إليهِ، أي وضربك، وإذا لم يعاقبِ الضمير (أل)، فلا يجوز إعمالُه، نحو: عجبتُ من الضربِ زيد عمرا. وهو مذهب أبي بكر بن طلحةَ، وابن الطّراوةِ، وأبي حيان.

كما اختلفُوا في أي الحالاتُ يكون إعمالُه أقوى؟ فمذهب ابن عصفورٍ أن إعمالَه معرفًا بـ (أل) أقوى من إعمالِه مضافًا في القياسِ. ومذهب الزجاجِ، وأبي علي الفارسي أن إعمالَ المنون أقوى من المضافِ. وقيلَ: المنون والمضافُ سواء في الإعمال. ومذهب الفراءِ، وأبي حاتمٍ السجستاني أن إعمالَه مضافًا أحسن من إعمالِه منونًا. وقالَ أبو حيان: إن ترك إعمال المضافِ، وذي (أل) هو القياس.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن المصدر لا يعملُ بحالٍ[320]، وما بعده على تقدير عاملٍ.

ومذهب عامةِ النحاةِ أن (أل) في هذا المصدر للتعريفِ، وذهب النحاس صاحب (الكافي) إلى أنها زائدةٌ، كما في الّذي والّتي ونحوهِما؛ لأن التعريفَ في هذه الأشياءِ يكون بغيرِ (أل)، فلا بد من القول بزيادتِها؛ لأنه لا يجتمع على الاسمِ تعريفان[321].

(2) اسم الفاعل[322]:

أ - مذهب الجمهورِ أن (أل) إذا اقترنَتْ باسمِ الفاعل كانَتْ موصولةً، وأنه إذا اقترن بها يعملُ مطلقًا؛ ماضيا، وحالاً، ومستقبلاً، نحو: هذا الضارب زيدا أمسِ أو الآن أو غدا. وذهب جماعةٌ، منهم الرماني، إلى أنه يعملُ ماضيا، ولا يعملُ حالاً، ولا مستقبلاً. ونقلَ النحاةُ عن الأخفشِ أن (أل) فيهِ معرفةٌ، وليستْ موصولةً، وأنّه لا يعملُ بحالٍ، والمنصوب بعده على التشبيهِ بالمفعول بهِ[323].

وكلام الأخفشِ في (معاني القرآن) لا يشبِه ما نُقِلَ عنه، بل إن مذهبه يكاد يطابقُ مذهب الجمهورِ. فقد أولَ (أل) في اسمِ الفاعل بالّذي، ونص على أن اسم الفاعل يعملُ كما يعملُ الفعلُ، وأوجب نصب معمولِه العلمِ، غيرِ المعرفِ بـ (أل)، ومنع جره، كما أوجب الجمهور، ومنعوا، كما سيأتي في الفقرةِ الثالثةِ. وهذا كلامه: " وإذا أدخلتَ الألفَ واللام، قلْتَ: هو الضارب زيدا، ولا يكون أن تجر زيدا، لأن التنوين كأنه باقٍ في الضاربِ، إذا كان فيهِ الألفُ واللام ... وتقولُ: هما الضاربان زيدا، وهما الضاربا زيدٍ ... وطرح النون ههنا كطرحِ النون في قولك: هما

ضربا زيدٍ، ولم يفعلا، لأن الأصلَ في قولك: الضاربان إثباتُ النون؛ لأن معناه وإعمالَه مثلُ معنَى الّذي فعلَ، وإعمالِه"[324].

ب - وإذا كان اسم الفاعل الّذي فيهِ (أل) مفعولُه مضافٌ إلى ما فيهِ ضمير (أل)، جازتْ إضافتُه إلى ما يليهِ، نحو: المرأةُ جاء الضارب غُلامِها، إلا عند المبردِ، فقد منع الجر، وأوجب النصب[325].

ج - وإذا كان اسم الفاعل الّذي فيهِ (أل) مفعولُه نكرةٌ، أو معرفٌ بغير (أل) علما، أو اسم إشارةٍ، أو مضافًا إلى ضميرِ اسمِ الفاعل، فالفراء يجيز الجر والنصب، والجمهور يوجب النصب[326].

د - وإذا كان اسم الفاعل الّذي فيهِ (أل) غير مثنى، ولا مجموعا بالواوِ والنّون، ومفعولُه ضمير، نحو: جاء الضاربك، فمذهب سيبويهِ، والأخفش أنه في موضع نصبٍ، ومذهب المبردِ في أحدِ قوليهِ، والرماني أنه في موضع جر، وجوز الفراء الوجهين. وإذا كان بالواو والنون، نحو: جاء المكرماك، والمكرموك؛ فسيبويهِ أجاز النصب والجر، والمبرد والجرمي والمازني وغيرهم أوجبوا الجر[327].

هـ - ومنع الجمهور إثباتَ النون مع الضمير باسمِ الفاعل، سواء أكان بـ (أل)، أو دون (أل). وذكر أبو حيان أن قياس مذهبِ هشامٍ في جوازِ إثباتِها دون (أل)، نحو: ضاربونَك، أن يجيزه مع (أل).

و - وإذا أُتبِع معمولُ اسمِ الفاعل المقرون بـ (أل)، وهو مثنى، أو مجموع بواوٍ ونونٍ، وكان التابع بدلاً، أو عطفَ نسقٍ، فأجاز ابن عصفورٍ والأبذي جر البدل والمعطوفِ على اللفظِ، ونصبهما على الموضع، نحو: هذان الضاربا - أو هؤلاءِ الضاربو - زيدٍ أخيك وعمرٍو، أو أخاك وعمرا[328].

ح - وإذا كان اسم الفاعل معرفًا بـ (أل) مفردا، أو جمع تكسيرٍ، أو جمعا بالألفِ والتاءِ، والتابع عارٍ من (أل)، أو من الإضافةِ إلى ما فيهِ (أل)، أو إلى ضميرٍ يعود على ذي (أل)، نحو: هذا الضارب الرجل أخاك وزيدا، وكذا الضراب والضارباتُ، فأجاز سيبويهِ العطفَ على اللفظِ، ومنعه المبرد[329]. وإذا كان التابع مضافًا إلى ما فيهِ (أل)، نحو: هذا الضارب الجاريةِ وغلامِ المرأةِ، أو إلى ضميرٍ يعود على ذي (أل)، نحو: هذا الضارب المرأةِ وغلامِها، فقد نقلَ ابن عصفورٍ عن المبردِ أنّه خالفَ، ولم يجز إلاّ النصب[330]، ونقلَ الشّلوبين[331] عنه جواز الجر على الموضع، نحو: هذا الضارب الرجل وغلامِهِ[332].

ط - وإذا كان اسم الفاعل معرفًا بـ (أل) مفردا، أو جمع تكسيرٍ، أو جمعا بالألفِ والتاءِ، والتابع عارٍ من (أل)، أو من الإضافةِ إلى ما فيهِ (أل)، أو إلى ضميرٍ يعود على ذي (أل)، نحو: هذا الضارب الرجلَ أخاك وزيدا، وكذا الضراب والضارباتُ، فأجاز سيبويهِ العطفَ على اللفظِ،

ومنعه المبرد[333].

ي ـ ولا يجوز عند الجمهور تقديم معمول اسمِ الفاعل إذا كان معرفًا بـ (أل)، وقد أجازه بعضهم، وتأوله آخرون[334].

ك ـ وإذا كان اسم الفاعل مشتقا من العددِ، فإنّه يبتَنِي على خلعِها، أو تركِها فيه جواز إعمالِهِ، أو عدمه. فمذهب أكثرِ النحاةِ، والأخفشِ، والمبردِ أن اسم الفاعل في هذا البابِ كاسمِ الفاعل في غيره، فإذا كان فيهِ (أل)، عملَ وفْقَ ما قرروه في اسمِ الفاعل، وإذا كان دون (أل) للمضي لم يعملْ، وإذا كان للحال، أو الاستقبال جازتِ الإضافةُ[335]، وبِها جاء القرآن، كقولِه تعالى: لَقَد كَفَرَ الذِين قَالُوا إِن اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ [المائدة: 33]، وإعمالُه أجود، إلاّ أن النحويين لم يستشْهدوا على النصبِ بكلمةٍ واحدةٍ، فدل ذلك على أنّه منهم قياس[336].

(3) اسم التفضيل:

ومن الخلاف المتعلقِ بـ (أل) في اسمِ التفضيل:

أ ـ كثر حذْفُ همزةِ أفعلَ التفضيل في خيرٍ وشر، وذكر النحاةُ أنّها لا تدخلُ عليهما (أل)[337]، ولكنها ثبتَتْ في قول الشاعرِ [الراجز]:

بِلالٌ خَير النّاسِ وابن الأَخْيرِ

وفي قراءةِ من قرأَ قولَه جل ثناؤُه: من الكذاب الأَشَر [القمر: 26].

ب ـ ولا يستعملُ المعرفُ بـ (أل) بِـ (مِن) الداخلةِ على المفضول[338]، وأجاز ذلك الجاحظُ[339].

وما ورد ظاهره يدل على الجمعِ بين (أل) الداخلةِ على أفعلَ التفضيل، وبين (مِن) الداخلةِ على المفضول عليهِ، كقول الأعشَى [السريع]:

ولَستُ بِالأَكْثَرِ مِنْهم حصى   وإِنما العِزةُ لِلْكَاثِرِ

فقد اختلافَ النحاةُ في توجيههِ، وأولُوه على خمسةِ أوجهٍ: الأولُ أن (أل) زائدةٌ. والثاني أن (مِن) متعلقةٌ بأكثر محذوفًا، لدلالةِ الأول عليهِ[340]. والثالثُ أن (مِن) زائدةٌ. والرابع أن (مِن) مع مجرورِها متعلّقةٌ بمحذوفٍ، يقع حالاً لاسمِ ليس[341]، أو بليس نفسِها، لِما فيها من معنَى الفعل، وهو النفي[342]. والخامس أن الجمع بين (مِن) والألفِ واللامِ إنما يجيء في الشعرِ، على أن تُجعلَ من بمعنَى في[343].

ج ـ وباب أفعلَ فُعلى صفةً لا يتكلّم بهِ إلاّ بـ (أل)، ولا يجوز خلعها منه. وذكر الأخفشُ في أثناءِ وقُوفِهِ على قولِهِ جل ثناؤُه: وقُولُوا لِلناسِ حسنًا [البقرة: 85] ، أن بعضهم يخلع (أل) منه، ويقولُ: قُولُوا للناسِ حسنَى، مؤنثةً غير منونةٍ، ورد ذلك، وأنه لا يكاد يكون؛ " لأن الحسنى لا يتَكلم بِها إلاّ بالألفِ واللامِ"[344]. وغَريب ما جاء في (لسان العربِ) عن أبي حاتمٍ أنها قراءةُ

الأخفش، وأن أبا حاتمٍ ردها؛ للعلةِ الّتي اعتل بها الأخفشُ نفسه، وقبِلَها ابن جني من الأخفش، ودافع عنها، واعتل بأن حسنَى مصدر، غير صفةٍ، بمنزلةِ الحسن[345].

(4) الصفةُ المشبهةُ:

وأما الخلافُ المتعلقُ بـ (أل) في بابِ الصفةِ المشبهةِ فهو:

أ – اتّفقَ النحاةُ على أن الصفةَ المشبهةَ المقترنةَ بـ (أل) تعملُ، وترفع، لكنهم اختلفُوا في هذا المرفوع. فهو فاعلٌ بِها عند سيبويهِ والبصريين، بدلٌ عند أبي علي الفارسي[346].

ب – وفي معمول الصفةِ المشبهةِ المقرونةِ بـ (أل)، المتصرفةِ في الأصل، إن كان ضميرا، وباشرتْه الصفةُ، نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجهِ الجميله خلافٌ. قيلَ: إنه في موضع نصبٍ، وقيلَ: إنه في موضع جر، وقيلَ: إنه يعرب وفْقَ إعرابِ معمول الصفةِ الأولى. ففي نحو: مررتُ بالرجل الحسن وجها الجميله، فالضمير في موضع نصبٍ، وفي نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه الجميله، فيجوز في الضمير النصب والجر. وإذا كانتِ الصفةُ غير متصرفةٍ في الأصل، وقُرنتْ بـ (أل)، نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه الأحمر، فالضمير عند سيبويه في محل نصبٍ، ورجح الفراء النصب على الجر، وعن المبردِ أنّه في موضع جر، ثم عاد إلى النصب[347].

ج – وإذا كان معمولُها ظاهرا مقرونًا بـ (أل)، والصفةُ مقرونةٌ بـ (أل)، مثنّاةً، أو مجموعةً جمع سلامةٍ لمذكّرٍ، وثَبَتَتِ النون، فالنصب، نحو: مررتُ بالرجلين الحسنين الوجوه الطويلين أنوفَ الوجهِ، ومررتُ بالرجال الحسنين الوجوه الطويلين أنوفَ الوجوهِ، وإذا حذِفتِ النون فيجوز الجر والنصب، ومنع حذفَ النون من الصفةِ، ونصب المعمول بعض النحاةِ المتأخّرين. وظاهر كلامِ سيبويهِ[348] جواز حذفِ النون، ونصبِ المعمول[349].

د – وإذا كانتِ الصفةُ المشبهةُ غير مثنّاةٍ، ولا مجموعةٍ بالواو والنون، وكان معمولُها ظاهرا مقرونًا بـ (أل)، نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه، أو مضافًا إلى مقرونٍ بـ (أل)، نحو: مررتُ بالرجل الحسن وجه الأخ، فالأجود النصب؛ ثم اختلفُوا في نصبِه، فقيلَ: على التشبيه، وقيلَ: على التمييز، ثم يلي النصب الجر، ثم الرفع على الفاعليةِ، والضمير محذوفٌ تقديره: منه. هذا قولُ سيبويهِ والبصريين، ومذهب الكوفيين أن (أل) بدلٌ من الضمير[350].

عاشرا: الإخبار[351]

تدخلُ (أل) في مسائلَ كثيرةٍ من بابِ الإخبار، بعضها مسائِلُ خلافيةٌ.

أ – الإخبار بالفاعل: وذلك إذا عطِفَ بالفاءِ على الفاعل الأول من قولِك: يطير الذباب فيغضب

زيد؛ اسم فاعلٍ وكان الإخبار بالّذي، كان اسم الفاعل عند الجمهور نكرةً، تقولُ: الّذي يطير الذباب فغاضِب زيد، إن أخبرتَ بزيد، والّذي يطير فغاضب زيد الذباب، إن أخبرتَ بالذبابِ، وإذا كان الإخبار بـ (أل)، كان اسم الفاعل أيضا منكرا، نحو: الطائر فغاضِب زيد الذّباب، إن أخبرتَ بالذبابِ، والطائر الذباب فغاضِب زيد، وأجاز هشام من الكوفيين إدخالَ (أل) في المسألتين، على أن تكون زائدةً، فأجاز: الطائر الذباب فالغاضب زيد[352].

ب ـ **الإخبار باسم كان وأخواتها:** أصلَ النحاةُ أنه يخبر بهِ بـ (أل)، إلا باسمِ ليس وما دام، وما دخلَ عليهِ حرفُ نفْيٍ. فمذهب الكسائي، إذا ثُني أو جمِع اسم الفاعل، وكان الإخبار بـ (أل)؛ إبراز الضمير. ومذهب الجمهور استتاره[353].

ج ـ الإخبار بالمفعول بهِ:

1 ـ فإذا كان الإخبار بـ (أل) فيما يتعدى إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، وجب إبراز العائدِ، نحو: الضاربه أنا زيد، وقد جوز بعضهم حذفَه.

2 ـ وإذا كان من بابٍ المتعدي إلى اثنين، فإذا كان من بابٍ أعطى، وأخبرتَ بالثاني، وقلتَ: المعطِي أنا زيد إياه درهم، فالمسألةُ جائزةٌ إلاّ عند ثعلبٍ. والمتفقُ عليه: المعطيه أنا زيدا درهم. وإذا كان من بابٍ ظن، والإخبار بالأول من نحو: ظننتُ زيدا أخاك، قلْتَ: الظّانُه أنَا أخاك زيد، بإظهار العائدِ، وأجاز بعضهم حذفه[354]. وإذا كان من بابٍ أعلم، وأخبرتَ بالأول من نحو: أعلمتُ زيدا عمرا منطلقًا، قلْتَ: المعلّمه أنا عمرا منطلقًا زيد، بإثباتِ العائِدِ، وهذا مذهب سيبويهِ، وأجاز بعض النحاةِ حذفَه[355].

3 ـ وإذا كان من بابٍ التنازعِ، واتّفقَ العاملان في العمل من نحو: ضربتُ وأهنتُ زيدا، قلت: الضاربه أنا وأهنتُه زيد، ويجوز تَكرار الموصول، وحينَئذٍ اختلفُوا في الإتيان بضميرٍ ثانٍ على قولين: الأولُ لا بد منه، فتقولُ: الضاربه أنا والمهينُه أنا زيد، والثاني لا يجوز الإتيان بالضمير في الصلةِ الأُولى[356]. وإن لم يتّفق العاملان في العمل، نحو: ضربتُ وضربني زيد، فثَم أربعةُ مذاهب: الأولُ مذهب الأخفش: أن تدخلَ (أل) على الأول والثاني، ويستوفى العائد فيهما، ويحذفُ الخبر من ألأول، ويوفى الآخر حقه من الخبر، ويعملُ الثاني، فيقالُ: الضاربه أنا والضاربي زيد. والثاني كالمذهبِ الأول إلاّ أنه يحذفُ العائد من الأول، فيقالُ: الضارب والضاربي زيد. والمذهب الثالثُ أن تدخلَ (أل) على الأول ويترك الثاني على حالِه، فيقالُ: الضارب أنا وضربني زيد، وهو مذهب ابن السراجِ. والمذهب الرابع، وهو منقولٌ عن المازني: أن تدخلَ (أل) على الأول والثاني، ويعاملُ كل قسمٍ كأنه جملةٌ قائمةٌ بنفسِها، ويوفى حقه من الخبر والضمير، فيقالُ: الضاربه أنا زيد والضاربي زيد[357].

حادي عشَر: الحكايةُ

من أوجهِ الحكايةِ بـ (من) أن تلحقَها واو رفعا، وألفٌ نصبا، وياء جرا، نحو: منُو، ومنَا، ومِني، لِمن قالَ لك: قام رجلٌ، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ. وقد اختلفَ النحاةُ في هذه الحروفِ اللاحقةِ. فذهب بعضهم إلى أنها عِوض من لامِ العهدِ، فإذا أُعيدتِ النّكرةُ، أُعيدتْ باللامِ. وذهب المبرد إلى أنّها حروفٌ زيدتْ أولاً، ولزمتْ عنها الحركاتُ. وقالَ السيرافي: الحكايةُ وقعتْ بالحركاتِ، ثم اتسعتْ فتولدتْ عنها الحروفُ. وقالَ آخرون: إن الحروفَ بدلٌ من التّنوين[358].

ويبدو لي قَولُ السيرافي أقرب الأقوال؛ لأن في الحكايةِ بالحركاتِ التي طُولتْ فأصبحتْ حروفًا من أجناسِها؛ إلماحا إلى إعرابِ المحكي على أصلِهِ.

ثاني عشَر: التخلّص من الساكنين

لما كانتِ لام (أل) ساكنةً ابتَنَى على التِقائِها مع ساكنٍ سابقٍ جملةٌ من الأحكامِ.

أ ـ فإذا كان الساكن حرفَ مد، لام كلمةٍ (ألف، أو واو، أو ياء)، واللام غير مدغمةٍ، حذِفَ حرفُ المد، نحو: قالُوا الآن[359]، ويرمِي القوم، وإذا كانتِ اللام مدغمةً، فقد حكي الحذفُ والإثباتُ، نحو: غلامِي الشجاع جاء[360]. وأما قولُهم في المثل: التقَتْ حلَقَتا البِطَان، بإثباتِ الألفِ، فشاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين[361]؛ لأن الألفَ حرفُ مد، والمد يقوم مقام الحركةِ[362]، فيخف بالحركةِ، فيصير في التقدير كأنه لم يلتقِ ساكنان[363].

ب ـ وإذا كان الساكن واو الجماعةِ المفتوح ما قبلَها، ثَبتتِ الواو، وضمت[364]، نحو: اخشَوا القوم، وهم مصطفَو القومِ، وقد تفتح، كقراءةِ أبي السمال[365] قولَه جل ثناؤُه: اشْتَروا الضلالَةَ [البقرة: 16] . وذكر ابن السراجِ أن الفتح أخف من الضم[366]، وقد تُكسر، وهو قليلٌ، نحو: اخشَوِا القوم[367]، والكسر لغةٌ لبعضِ العربِ[368]. وذكر الأنباري أن واو الجماعةِ " لم تُحرك بالكسرِ على الأصل في التحريكِ لالتقاءِ الساكنين، فرقًا بين واوِ الجمعِ، والواوِ الأصليةِ، نحو: لوِ استطعنا"[369].

ج ـ وإذا كان الساكن الأولُ نونًا؛ فإذا كان نون (مِن) فُتِحتِ النّون، نحو: مِن الغلامِ؛ لكسرةِ الميمِ قبلَها، وكثرةِ الاستعمال[370]، وقالَ الأخفشُ: " لئلاّ تجتمع كسرتان، وكسروا: إِذِ الظالمون [الأنعام: 18]، وقد اجتمعتْ كسرتان؛ لأن (مِن) أكثر استعمالاً في كلامِهم من (إذْ)، فأدخلُوا الفتح؛ ليخف عليهم"[371]. ومن العربِ من يكسر نحو: من الغلامِ[372]. وذكر أبو حيان أن ذلك لغةٌ بحرانيةٌ[373]. وقالَ الأنباري: " وجوزوا كسرةَ النون في قولِهم: مِن ابنك؛ لعدم كثرةِ الاستعمال،

وإن وجدتِ الكسرةُ قبلَها"[374].

وكثُر حذفُ نون (من) مع اللامِ غيرِ المدغمةِ ، نحو: مِالْقومِ، وأما مع المدغمةِ، فجعل الحذفَ بعضهم قليلاً، وجعلَه آخرون مخصوصا بالضرورةِ شاذا، في حين جوزه أبو حيان في سعةِ الكلامِ[375].

وإذا كان الساكن نون (عن) كُسرتِ النّون، نحو: عن القومِ. وحكى الأخفشُ ضمها، نحو: عن القومِ[376]. وقالَ الأنباري معلّقًا على قولِهِ تعالى: ومِن الناسِ من يتخِذُ مِن دون اللهِ أَنْدادا [البقرة: 132]: " إنّما فتحوا نون (مِن) مع الألفِ واللامِ للكسرةِ قبلَها، وكثرةِ دورِهما في الكلامِ، فَعدلُوا عن الكسر إلى الفتحِ، باعتبارِ هذين الوصفَين، ولِهذا كسروا النون من (عن) مع الألفِ واللامِ، فقالُوا: عِنِ الرجلِ، لعدمِ كسرةِ ما قبلَها، وجوزوا فتح النون في نحو:: مِن ابنِك؛ لأنّها لا يكثُر دورها في الكلامِ كثرةَ دورِ الألفِ واللامِ"[377].

د ـ وإذا كان الساكن الأولُ تنوينًا، فلا يصح حذفُه عند الجمهور[378]؛ لأن التنوين لا يحذفُ إلاّ للإضافةِ، وإنّما يحرك بالكسر، نحو: زيد الظريفُ، وإذا كان ما بعد (أل) مضموما ضما لازما، فمِن العربِ من يكسر، ومِنهم من يضم إتباعا، نحو: بكر العمر[379]. وأجاز حذفَ التنوين لالتقاءِ الساكنين عيسى بن عمر[380]. وذكر أبو عمر الجرمي أن حذفَه لالتقاءِ الساكنين مطلقًا لغةٌ[381]، وأكثر ما يوجد في الشعر[382]، كقول الشاعر [المتقارب]:

فَألْفَيتُه غَير مستَعتِبٍ ولا ذَاكرِ اللهَ إلاّ قَلِيلا

وقد شذذه البغدادي[383].

ولا أرى في حذفِ التنوين هاهنا شذوذًا أو ضرورةً، فهو يشبه حذفَ تنوين الاسمِ العلمِ المتبوعِ بلفظِ (ابن) مضافٍ إلى علمٍ، نحو: أكرمتُ زيد بن عمرٍو.

هـ ـ وإذا كان الساكن الأولُ حرفًا صحيحا، فإذا كان مضعفًا، فمِنهم من يفتح[384]، نحو: فغض الطّرفَ، ومِنهم من يكسر، نحو: رد القوم. وحكى ابن جني الضم فيهِ، إلاّ أن الضم قليلٌ[385]. وإذا لم يكن الحرفُ الصحيح مضعفًا كُسِر، ومنع سيبويهِ الفتح، وأجازه الفراء تخفيفًا[386]، ومنه: ألم الله [البقرة: 1] . وذكر الأخفشُ أن الكسر هنا جائز[387]. وهو ما منعه سيبويهِ[388]. وذكر ابن السراجِ أن بعض العربِ يتبِع حركةَ آخر الفعل للضمةِ قبلَها، نحو: ادخُلُ الدار، ووصفَ ذلك بالرداءةِ؛ لأنه ملتبِس بخطابِ المذكر. وحكى أيضا أن بعضهم يجوز الإتباع في المفتوح ، نحو: اصنع الخير، وأجاز قطرب تحريك الأول بالفتح اطّرادا، نحو: اضرب الرجلَ، وحكى[389] : قُمِ الليلَ [المزمل: 2]. وهو خارج عما عليهِ الجمهور[390].

و ـ وإذا كان الساكن عين (مع)، فعامةُ العربِ تفتح عينَها، نحو: مع الرجل، وبنو ربيعةَ يكسرونَها، نحو: معِ الرجل[391]، وذكر الكسائي أن من فتح، فإنه بناه على قولك: كُنا معا، فلما

جعلها حرفًا، وأخرجها من الاسمِ، حذفَ الألفَ، وترك العين على فتحِها، وأما من سكّن، فقالَ: معكُم، ثُم كسر، فإنه أَخْرَجه مخْرَج الأدواتِ، مثل: هلْ، وبلْ، وقد، فقالَ: مع القومِ، كقولك:بل القوم[392].

وإذا كانتْ عين (مع) مفتوحةً، فهي ظرفٌ بلا خلافٍ، عادم التصرفِ، معرب، لازم للنصبِ، وتلزمه الإضافةِ إن ذُكر قبله أحد المصطحبين، نحو: كنتُ مع زيدٍ، وإن ذُكر قبله المصطحبان، لم يبقَ ما يضافُ إليهِ، فينصب، نحو: جئنا معا، ونصبه إما على الحال، أي: مجتمعين، وإما على الظرفيةِ، أي في زمانٍ؛ وكنّا معا، أي في مكانٍ واحدٍ. وألفُ (معا) عند الخليل بدلٌ من التنوين، إذ لا لام له في الأصل، وعند يونس والأخفش، وهو الحق، مثلُ ألفِ فَتًى، بدلٌ من اللامِ؛ استنكارا لإعرابِ ما وضع على حرفين، وهي عندهما عكس أخوك، تُحذفُ لامها في الإضافةِ، وتُرد في غيرِ الإضافةِ. ونقلَ الرضي عن بعضِهم أن (مع) ساكنةَ العين حرفُ جر، لا ظرفٌ، وعد ذلك هو الحق[393]. والأولى عدها ظرفًا، سواء أكانتْ عينُها مفتوحةً أم ساكنةً طردا لحكمِها.

الخلاصةُ

لا ريب في أن ما سبقَ كشفَ عن أنني قد صرفتُ عِنايتي في هذهِ الدراسةِ إلى استقصاءِ مذاهبِ النّحاةِ، ومقولاتِ أهل العربيةِ، ما استطعتُ، في أداةٍ من أدواتِ المعاني، هي (أل)، ولا ريب في أن مجملَ ذلك يوطّد صلتنا بالفكر النّحوي، ويصب في خدمةِ الدرسِ اللّغوي المعاصر.

وقد تبين في أثناءِ هذهِ الدراسةِ أن هذهِ الأداةَ شائعةُ الدوران في الاستعمال اللغوي، وأنّها عرضةٌ للتوسع في استعمالِهم، وأن كثيرا من الأحكامِ النحويةِ كان مبنيًا عليها، مرتبطًا بها، سواء أكانتْ ظاهرةً في البنى اللّغويةِ، والأنماطِ التركيبيةِ، أم كانتْ مخلوعةً منها مطروحةً.

كما تبين أيضا أن النّحويين قد أفاضوا في الحديثِ عن أثر هذهِ الأداةِ، وتوسعوا فيهِ، فكاد خلافُهم فيها يستوعب جميع الأبوابِ النّحويةِ، ويشملُها.

ولا ريب في أن لمقولاتِ النّحويين وآرائِهم المتباينَةِ في (أل) إلماحا إلى لطائِفَ، ودقائقَ في العربيةِ لم تكن لتظهر ، أو تنكشفَ صريحا إلا عن طريق التّنافُس بين أربابِ اللغةِ وعلمائِها.

والله أسالُ أن يوفّقَنا، ويفقّهنا جميعا للّذي هو خير.

الهوامش

---

* قال المرادي في الجنى الداني ص 193: " اعلم أن من جعلَ حرفَ التعريف ثنائيا وهمزته أصلية عبر عنه بـ (أل)، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام ... ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر باللامِ ... ومن جعلَ حرف

التعريف ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة، فله أن يقول (أل)، وأن يقول: الألف واللام. وقد وقع في كتاب سيبويه بالأمرين. ولكن الأول أقيس".

[1] لا ريب في أن بعض القدماءِ، ممن صنّفَ في حروفِ المعاني، كالمرادي، والمالقي، وابن هشامٍ، وغيرهم، قد أفردوا (أل) في مصنّفاتِهم، غير أن حديثَهم عنها لم يكن محصورا في مسائِلِها الخلافيةِ، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسةُ.

2 ذكر أبو عبيدٍ أن العرب انفردتْ بالألف واللام اللتين للتعريف، فليسا في شيء من لغات الأمم غير العرب. ابن فارس: الصاحبي ص 124. وذكر أبو حيان أن بعض الألسن خالٍ من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضها فيه أداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس، وبعضها مختلف الأداة بالنسبة إلى التذكير والتأنيث. ارتشاف الضرب 513/1. وذكروا أن أهل اليمن يجعلون أم مكان الألف واللام، يقولون: رأيت أمرجل، وقام أمرجل، يريدون الرجل. الأخفش: معاني القرآن 29/1، والسيوطي: همع الهوامع 273/1.

3 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1.

4 الجرجاني: التعريفات ص 97.

5 الكفوي: الكليات 219/4.

6 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1.

7 الأشموني: شرح الأشموني 68/1.

8 محل الخلاف غير الجلالة، فإنه أعرف المعارف بالإجماع.

9 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1 ـ 460. وينظر ص 461، والسيوطي: همع الهوامع 191/1 وما بعدها ـ

10 أبو حيان: ارتشاف الضرب 460/1.

11 الأردبلي: شرح الأنموذج في النحو ص 209.

12 سيبويه: الكتاب 324/3 ـ 325.

13 أبو حيان: ارتشاف الضرب 250/1، و 513.

14 السيوطي: همع الهوامع 271/1. وينظر في هذه الأقوال: أبو حيان: ارتشاف الضرب 513/1.

15 السيوطي: الأشباه والنظائر 56/3.

16 ينظر: المبرد: المقتضب 83/1، 253، و 90/2، 91، 94.

17 ابن فارس: الصاحبي ص 126.

18 ابن شقير البغدادي: المحلى " وجوه النصب " ص 216. وينظر ص 138.

19 أبو حيان: ارتشاف الضرب 515/1.

20 الأشباه والنظائر 2/ 43 ـ 44.

21 أبو حيان: ارتشاف الضرب 515/1.

22 الّتي للمح الصفة لم تدخل أولا للتعريف إذ هو علم في الأصل، لكنه لما لُمح فيه معنى الوصف سقط تعريف العلمية عنه، وأنت تريد شخصا معينا، فلم يكن بد من إدخال العهدية عليه.

23 أبو حيان: ارتشاف الضرب 514/1 ـ 515. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 275/1.

24 أبو حيان: ارتشاف الضرب 254/1.

25 ذو الغلبة هو كل اسم اشتُهر به بعض ما له معناه اشتهارا تاما يمنع الشركة في ذلك المعنى إذا ذُكر.

26 ثم قسم ثانٍ هو ما أوله ابن مضافا إلى ما بعده كابن عمر وابن الصعق.

27 الفراء: معاني القرآن 342/1. كقوله: رأيتُ الوليد بن اليزيدِ مباركًا   شديدا بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه

28 ينظر: ابن منظور: لسان العرب 118/13 حسن.

29 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 99/1 ـ 100.

30 السيوطي: همع الهوامع 247/1.

31 السيوطي: همع الهوامع 250/1.

32 الدبران علم على الكواكب الّتي تدبر الثريا، وهي خمسةُ كواكب ـ

33 كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا، سمي كذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريأ ـ

34 شجرة كانت تعبد من دون الله.

35 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، و500. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 378/5 عـزز، و280/10 عوق، و181/11 حمل، والسيوطي: همع الهوامع 250/1.

36 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، وأبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 287.

37 سيبويه: الكتاب 293/3.

38 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، والسيوطي: همع الهوامع 255/1.

39 المبرد: المقتضب 310/2، و323/4.

40 أبو حيان: ارتشاف الضرب 254/1، والسيوطي: همع الهوامع 141/1 ـ 142.

41 تراجع هذه الأقوال في: أبو حيان: البحر المحيط 14/1 ـ 15.

42 لعله يريد: الألف واللام.

43 الخليل: العين 90/4 أله. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 467/13 أله.

44 سيبويه: الكتاب 195/2.

45 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله.

46 السيوطي: الأشباه والنظائر 3/4.

47 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله.

48 سيبويه: الكتاب 498/3. وينظر: 115/2.

49 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله ، و2248 ليه، ، وابن يعيش. شرح المفصل 3/1.

50 أبو حيان: البحر المحيط 15/1.

51 ابن يعيش: شرح المفصل 3/1.

52 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 51. وينظر: الروض الأنف 260/1.

53 أبو حيان: البحر المحيط 15/1.

54 ابن يعيش: شرح المفصل 3/1.

55 الفراء: معاني القرآن 204/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 470/13 أله.

56 ابن منظور: لسان العرب 467/13 (أله).

57 السيوطي: همع الهوامع 64/3.

58 سيبويه: الكتاب 195/2.

59 أبو حيان: ارتشاف الضرب 516/1.

60 أبو حيان: ارتشاف الضرب 516/1 ـ 517.

61 وهو رأي ابن خالويه أيضاً ـ ليس في كلام العرب ص 71.

62 الفراء: معاني القرآن 342/1.

63 ابن منظور: لسان العرب 200/3 زيد.

64 ابن هشام: مغني اللبيب ص 75.

65 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 86/1 ـ 87، وابن منظور: لسان العرب 200/3 زيد، و 12/ 18 أسم.

66 أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 288.

67 ابن هشام: مغني اللبيب ص 75. وبنات أوبر نوع من الكمأةِ صِغار مزغبة بلون التراب ـ وابن لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، وصار لها لبن. وهو نكرة ويعرفُ بأل.

68 المبرد: المقتضب 48/4 ـ 49.

69 أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 288.

70 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 277/1.

71 أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 289.

72 أبو حيان: ارتشاف الضرب 439/1.

[73] ينظر: النّحاس: إعراب القرآن 80/2، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 330/1.

74 ابن منظور: لسان العرب 341/11 سلل. قال الزبير بن بكار: إن الياس بن مضر هو أول من مات من السل، فسمي السل يأساً ـ

75 ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 289/4. وينظر ابن منظور: لسان العرب 213/6 مأس.

[76] كذا في المطبوع، والصحيح إفعالٌ.

[77] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 131/2ـ132.

[78] السهيلي: الروض الأنف 9/1ـ10.

79 قال التِيفاشي: " قال بلينوس: الماس حجر ذهبي، وهو أكثر الأحجار شبها بالأجسادِ الذائبةِ؛ لأنه ليس من الأحجار شيء يسحقه، كما يسحق الأحجار بعضها بعضا". التِيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ص 104.

80 التّيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ص 265، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 289/4، وابن منظور: لسان العرب 213/6 مأس.

81 ابن منظور: لسان العرب 585/11 كحل.

82 الجوهري: الصحاح 1809/5 كحل. وكحل السنة الشديدة المجدبة. تصرف ولا تصرف.

83 أبو حيان: ارتشاف الضرب 228/2.

84 السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

85 ابن منظور: لسان العرب 105/13 حين.

[86] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 321/1.

87 أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 288. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 229/2.

[88] ينظر: ابن منظور: لسان العرب 105/13حين ، و 329 فين ، و 468 أله و 268/15 لوي. والجوهري: الصحاح 2224/6 أله، والسيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

89 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 460/1، و 457، والسيوطي: همع الهوامع 283/1.

---

90 الفراء: معاني القرآن 7/1.

91 السيوطي: همع الهوامع 190/1.

92 السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

[93] في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ص 7) أن أعرابيا قرأ: { صراط الذِين } بتخفيف اللام. ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابيا يقولُ: الله الذِي يخففُ.

94 السيوطي: همع الهوامع 288/1.

95 أبو حيان: ارتشاف الضرب 457/1.

96 الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 104، والاستراباذي: شرح الكافية 35/2 ،وأبو حيان: ارتشاف الضرب 532/1.

97 الفراء: معاني القرآن 219/1. وينظر: 155/3، والأنباري: إيضاح الوقف والابتداء427/2 ـ 428.

98 المرادي: الجنى الداني ص 202، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 71.

99 الأخفش: معاني القرآن 84/1.

100 ابن هشام: مغني اللبيب ص 71. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 293/1.

101 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

102 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 35.

103 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 70.

104 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1، و 335/3. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 72، والسيوطي: همع الهوامع 293/1 ـ 294.

105 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 67/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 564/12 ـ 565 لوم.

106 ابن منظور: لسان العرب 32/8 تبع.

107 ابن منظور: لسان العرب 32/8 تبع.

108 ابن منظور: لسان العرب 564/12 لوم.

109 ابن منظور: لسان العرب 41/8 جدع.

110 الاستراباذي: شرح الكافية 39/2. وينظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص 590.

111 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

112 ابن عصفور: ضرائر الشعر ص 289.

113 وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 335/3.

114 وينظر: ابن منظور: لسان العرب 564/12 لوم.

115 ابن هشام: مغني اللبيب ص 72.

116 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

117 السيوطي: همع الهوامع 294/1.

118 أبو حيان: ارتشاف الضرب 532/1 ـ 533، و 10/2.

119 أبو حيان: ارتشاف الضرب 533/1، والسيوطي: همع الهوامع 307/1.

120 ثعلب: مجالس ثعلب ص 309.

121 السيوطي: همع الهوامع10/2.

122 أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2.

123 الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 267. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 553/1.

124 سيبويه: الكتاب 27/1، و190/4. وينظر 183/4، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 424، والسيوطي: شرح شواهد المغني 598/2.

125 الفراء: معاني القرآن 201/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 424/1.

126 الجوهري: الصحاح 2539/6 يدي.

127 ابن منظور: لسان العرب 420/15 يدي.

[128] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج2، ص 300.

[129] ينظر في هذه القراءة: أبو حيان: البحر المحيط 427/6.

130 أبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص 157.

131 الفراء: معاني القرآن 254/1.

132 سيبويه: الكتاب 225/3.

133 السيوطي: همع الهوامع 85/1 ـ 86. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 427/1، و 437.

134 السيوطي: همع الهوامع 91/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1.

135 السيوطي: همع الهوامع 90/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1.

136 سيبويه: الكتاب 283/3 ـ 284. وينظر 294/3، وأبو حيان: النكت الحسان ص 156، وابن منظور: لسان العرب 350/4 سحر.

137 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 375. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 92/1.

138 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 375. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 92/1.

139 أبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1. وينظر: 227/2.

140 أبو حيان: ارتشاف الضرب 227/2.

141 السيوطي: همع الهوامع 81/1. وينظر: سيبويه: الكتاب 283/3 وأبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص 156، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 134/1.

142 السيوطي: همع الهوامع 81/1

143 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 350.

144 أبو حيان: ارتشاف الضرب 437/1.

145 يراجع في هذه الآراء السيوطي: همع الهوامع 81/1 ـ 83.

146 ابن منظور: لسان العرب 114/6 ـ 115 شمس.

147 ولو تأخّر نحو: أخواك خارج أبوهما لم يكن منه، واحتُرز من نحو: أقائم أبواه زيد، فزيد مبتدأ والوصف المتقدم خبره وأبواه مرفوع به، وأجاز ابن مالك أن يكون قائم مبتدأ وأبواه مرفوعا به، وزيد خبر قائم.

148 أبو حيان: ارتشاف الضرب 25/2.

149 أبو حيان: ارتشاف الضرب 26/2.

150 السيوطي: همع الهوامع 7/2.

151 أبو حيان: ارتشاف الضرب 59/2. وينظر السيوطي: همع الهوامع 25/2.

152 ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 66/2 وما بعدها، والسيوطي: همع الهوامع 56/2 وما بعدها ـ

---

153 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 67/2 ـ 68، والسيوطي: همع الهوامع 56/2.

154 المبرد: الكامل في اللغة والأدب 481/2 ـ 482.

155 سيبويه: الكتاب 143/1.

[156] ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 427/6.

157 ينظر في مفهوم هذا المصطلح: الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 30.

158 أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2.

159 أبو حيان: ارتشاف الضرب 170/2. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 194/2 ـ 194.

160 الفراء: معاني القرآن 113/2.

161 السيوطي: همع الهوامع 238/1 ـ 239. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 111/3.

162 الفراء: معاني القرآن 409/1. وينظر: 352/2.

163 أبو حيان: ارتشاف الضرب 491/1، و 499/1، والسيوطي: همع الهوامع 239/1

164 نسب ذلك إليهم سيبويه 396/2. وفي حاشيته نقلاً عن السيرافي أن ذلك إن حملَ على ظاهره غلطٌ وسهو.

165 أبو حيان: ارتشاف الضرب 489/1 ـ 490.

166 سيبويه: الكتاب 395/2 ـ 396.

167 أبو حيان: ارتشاف الضرب 203/2.

168 ينظر: ابن منظور: لسان العرب 639/2 ويح، و 259/6 ويس.

169 سيبويه: الكتاب 329/1.

170 أبو حيان: ارتشاف الضرب 208/2، والسيوطي: همع الهوامع 109/3. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 120/1.

171 أبو حيان: ارتشاف الضرب 219/2.

172 البغدادي: خزانة الأدب 250/3 ـ 251.

173 أبو حيان: ارتشاف الضرب 213/2.

174 أبو حيان: ارتشاف الضرب 224/2.

175 السيوطي: همع الهوامع 133/3.

176 ذُكِر بعضها في الممنوع من الصرف.

177 أبو حيان: ارتشاف الضرب 230/2.

178 ابن السراج: الأصول في النحو 191/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 146/3.

179 ينظر هذا الخلاف في: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص 246.

180 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 298.

181 ابن فارس: الصاحبي ص 204.

182 السيوطي: همع الهوامع 185/3، وابن منظور: لسان العرب 41/13 أين.

183 ابن جني: الخصائص 58/3. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 41/13 أين.

184 ينظر في هذا الخلاف: الأنباري مسألة رقم 71، والسيوطي: همع الهوامع 184/3، و الاستراباذي: شرح الكافية 126/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 246/2.

185 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 277/1.

186 الفراء: معاني القرآن 467/1 ـ 468. وينظر: ابن فارس: الصاحبي ص 202 ـ 204.

187 أبو حيان: ارتشاف الضرب 224/2، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 297، والسيوطي: همع الهوامع 187/3، والفارقي: الإفصاح ص 237.

188 اكتفى الفراء فقط بالإشارة إلى بنائه مع (أل). معاني القرآن 467/1 ـ 468.

189 الأخفش: معاني القرآن 11/1.

190 ابن جني: الخصائص 58/3.

191 أبو حيان: ارتشاف الضرب 250/2، وابن منظور: لسان العرب 8/6 أمس، والسيوطي: همع الهوامع 190/3.

192 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 313/2، والسيوطي: همع الهوامع 271/3 وما بعدها ـ

193 ابن السراج: الأصول في النحو 290/1، و 302.

194 المبرد: المقتضب 411/4.

195 أبو حيان: ارتشاف الضرب 321/2. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 290/3.

196 ينظر: سيبويه: الكتاب 375/1، و 13/2، والأخفش: معاني القرآن 17/1.

197 أبو حيان: النكت الحسان ص 99.

198 ابن منظور: لسان العرب 217/13 سكن.

199 الشيخ يسن: حاشية الشيخ يسن على شرح التصريح 247/1.

200 أبو حيان: ارتشاف الضرب 37/2 ـ 38.

201 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، و 337/2، و 338، والسيوطي: همع الهوامع 18/4.

202 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2.

203 سيبويه: الكتاب 375/1. وينظر: 375/1. وابن منظور: لسان العرب 465/10 عرك.

204 الفارقي: الإفصاح ص 312.

205 سيبويه: الكتاب 375/1 ـ 376.

206 سيبويه: الكتاب 375/1.

207 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2، وابن منظور: لسان العرب 109/12 جمم.

208 المبرد: المقتضب 237/3.

209 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2.

210 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2.

211 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2 ـ 339.

212 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 441/2. وينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1224/2.

213 المبرد: المقتضب 271/3.

214 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/2، وص 353، والسيوطي: همع الهوامع 15/4.

215 سيبويه: الكتاب 385/1.

216أبو حيان: ارتشاف الضرب 344/2، و السيوطي: همع الهوامع 16/4 ـ 17.

217 أبو حيان: ارتشاف الضرب 353/2.

218 ينظر في مفهوم القطع عند الكوفيين: الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 64.

219 الفراء: معاني القرآن 348/1 ـ 349. وينظر 200/1، و 328،

220 أبو حيان: ارتشاف الضرب 362/2. وينظر 22/2.

221 إن دلت الحال على معنى لا يفهم مما قبلها فهي المبينة، وإن دلت فهي المؤكدة.

222 أبو حيان: ارتشاف الضرب 362/2.

223 ابن السراج: الأصول 215/1 ـ 216، وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 22/2.

224 ابن شقير البغدادي: المحلى " وجوه النصب " ص 7.

225 الفراء: معاني القرآن 79/1. وينظر: أبو حيان: تحفةِ الأريب بما في القرآن من الغريب ص 142.

226 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1،و 384/2، والسيوطي:همع الهوامع 72/4.

227 الغراء: معاني القرآن 33/2.

228 المبرد: المقتضب 175/2.

229 أبو حيان: ارتشاف الضرب 366/1.

230 التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص648.

231 وهو ما ورد في لسان العرب نقلا عن الأزهري: "قال الأزهري: فأبو العباس النحوي هو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه، قال: وهذه السبعة أحرف الّتي معناها اللغات غير خارجة من الّذي كتب في مصاحف المسلمين ..." 41/9 حرف.

232 أبو حيان: ارتشاف الضرب 366/1 ـ 367.

233 التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص649.

234 ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 43، 321/1.

235 ينظر: المبرد: المقتضب 175/2.

236 الفراء: معاني القرآن 33/2.

237 التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص648.

238 الغراء: معاني القرآن 33/2.

239 أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1. وينظر الخلاف في تعريف العدد المركب وحجاج النحاة في: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 43، 312/1.

240 أبو حيان: ارتشاف الضرب 122/3.

241 الصبان:حاشية الصبان على شرح الأشموني 138/3.

242 الاستراباذي: شرح الكافية 136/1.

243 أبو حيان: ارتشاف الضرب 121/3، والسيوطي:همع الهوامع 190/1.

244 الفراء: معاني القرآن 121/1.

245 الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 14/2.

246 السيوطي: همع الهوامع 46/3.

247 السيوطي: همع الهوامع 48/3.

248 سيبويه: الكتاب 334/3.

249 أبو حيان: ارتشاف الضرب 124/3.

250 السيوطي: همع الهوامع 48/3.

---

251 أبو حيان: ارتشاف الضرب 126/3.

252 سيبويه: الكتاب 196/2.

253 المبرد: المقتضب 239/4.

254 أبو حيان: ارتشاف الضرب 126/3، والسيوطي: همع الهوامع 65/3.

255 سيبويه: الكتاب 334/3.

256 أبو حيان: ارتشاف الضرب 127/3.

257 أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/3.

258 أبو حيان: ارتشاف الضرب 130/3.

259 أبو حيان: ارتشاف الضرب 132/3 ـ 133.

260 السيوطي: همع الهوامع 69/3.

261 الأخفش: معاني القرآن 98/1 ـ 99. وينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 484/1 ـ 485.

262 السيوطي: همع الهوامع 215/4.

263 ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 505/1. وذكر ابن عصفور أن الروايةَ الصحيحة الجاملُ، بالرفع خبر مبتدأ مضمر، على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مجرور برب، وذكر أنّه إن صحت الرواية بجر الجامل، فإنّه يكون مجرورا برب، و (أل) زائدة. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 177/4 ـ 175.

264 أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/2.

265 المبرد: المقتضب 348/2، و 61/3.

266 سيبويه: الكتاب 498/3.

267 أبو حيان: ارتشاف الضرب 504/1.

268 المبرد: المقتضب 161/4.

269أبو حيان: ارتشاف الضرب 504/1.

270 ثعلب: المجالس ص 274 ـ 275.

271 الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 82.

272 ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 155 ـ 156.

273 الفراء: معاني القرآن 226/2.

274 ابن السراج: الأصول في النحو 14/2 ـ 15.

275 الفراء: معاني القرآن 7/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 39/5 غير.

276 ابن السراج: الأصول في النحو 5/2.

277 أبو حيان: ارتشاف الضرب 505/2.

278 المبرد: المقتضب 288/4.

279 المبرد: المقتضب 423/4.

280 ابن عقيل: المساعد 344/2.

281 ابن هشام: أوضح المسالك 202/2.

282 السيوطي: همع الهوامع 286/4.

283 الجوهري: الصحاح 1812/5 كلل. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 591/11 كلل.

284 ابن منظور: لسان العرب119/7 بعض.

285 الفراء: معاني القرآن 408/2.

286 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 77، وابن منظور: لسان العرب 540/12 لدم، والفارقي: الإفصاح ص 304.

287 سيبويه: الكتاب 6/2.

288 أبو حيان: ارتشاف الضرب 580/2.

289 سبق الخلاف فيما إذا كانت مثل وغير تتعرفان بالإضافة أو لأ ـ

290 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، و 580/2، والسيوطي: همع الهوامع 278/1.

291 ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 505/1.

292 الأخفش: معاني القرآن 17/1.

293 ابن عقيل: المساعد 402/2.

294 أبو حيان: ارتشاف الضرب 580/2.

295 السيوطي: همع الهوامع 5/ 173.

296 السيوطي: الأشباه والنظائر 43/2.

297 الأشموني: شرح الأشموني 64/2 ـ 65.

298 أبو حيان: ارتشاف الضرب 584/2.

299 أبو حيان: ارتشاف الضرب 587/2.

300 السهيلي: نتائج الفكر ص 214.

301 سيبويه: الكتاب 7/2 ـ 8. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 597/2، والمبرد: المقتضب 219/4، والسيوطي: همع الهوامع 17/5.

302 الاستراباذي: شرح الكافية 313/1.

303 السهيلي: نتائج الفكر ص 214.

304 أبو حيان: ارتشاف الضرب 598/2.

305 أنشد سيبويه هذا الشعر، ولكنه لم يفصح عن مثل هذا المذهب ـ ينظر: الكتاب 182/1.

306 البغدادي: خزانة الأدب 193/2.

307 الفراء: معاني القرآن 57/1.

308 أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/3، والسيوطي:همع الهوامع 36/5.

309 أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/3.

310 السيوطي: همع الهوامع 36/5

311 أبو حيان: ارتشاف الضرب 24/3، والسيوطي:همع الهوامع 40/5.

312 ينظر: ابن جني: اللمع في العربية ص 201.

313 أبو حيان: ارتشاف الضرب 16/3، والسيوطي:همع الهوامع 30/5 ـ 31.

314 أبو حيان: ارتشاف الضرب 18/3، والسيوطي:همع الهوامع 31/5 . ونسبة هذا إلى ابن السراج ليستْ بصحيحة وفق ما في (الأصول 120/1)، حيثُ منع وصفهما ـ قال: " قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتًا لزهير:

نعم الفتى المري أنتَ إذا هم   حضروا لدى الحجراتِ نار الموقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعتٍ، فكأنه قال: نعم المري أنت". ولعل لابن السراج رأيا مختلفًا نُقل عنه من غير (الأصول).

315 أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/3.

316 أبو حيان: ارتشاف الضرب 24/3.

317 ينظر في هذا الخلاف: ابن عقيل: المساعد 234/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 176/3، والسيوطي: همع الهوامع 5/ 71، والأزهري: شرح التصريح 63/2.

318 أبو حيان: البحر المحيط 64/1.

319 ابن السراج: الأصول في النحو 137/1.

320 ابن عقيل: المساعد 234/2.

321 السيوطي: همع الهوامع 73/5.

322 وحكم صيغ المبالغة عند من يرى إعمالها هو حكم اسم الفاعل.

323 أبو حيان: ارتشاف الضرب 185/3، والسيوطي: همع الهوامع 85/5 ـ 83. وينظر في كون (أل) للمعرفة: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 117/1، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 37/2.

324 الأخفش: معاني القرآن 84/1.

325 أبو حيان: ارتشاف الضرب 187/3.

326 أبو حيان: ارتشاف الضرب 187/3.

327 أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3.

328 أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3 ـ 189.

329 أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية 880/2.

330 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3.

331 أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية 881/2 ـ 882.

332 المبرد: المقتضب 164/4.

333 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3.

334 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3. كما لو في قوله عز وجل: { وإنّه في الآخرة لمن الصالين } البقرة الآية 130، وقوله: { وكانوا فيه من الزاهدين }يوسف الآية 20. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 117/1، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 37/2.

335 ينظر: سيبويه: الكتاب 559/3، والمبرد: المقتضب 181/2.

336 أبو حيان: ارتشاف الضرب 373/1.

337 ينظر: السيوطي: همع الهوامع 237/1.

338 قال ابن جني في علة ذلك: " وذلك أن مِن، لعمري، تكسب ما يتصل به: من أفعل هذا تخصيصا ما ... وإذا قلت: الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيده (مِن) من حصتها من التخصيص، فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه، إذا أتبعوه من الدالة على حاجتها إليها، وإلى قدر ما تفيده: من التخصيص المفاد منه" الخصائص 234/3.

339 ابن جني: الخصائص 185/1. واستغرب ابن جني هذا من الجاحظ، وتمنى وذكر أنه لو علم أن من في: ولست بالأكثر منهم .. ليست التي تصحب أفعل للمبالغة؛ لضرب عما قاله إلى قولٍ غيره مما يعلو فيه قولُه ويعنو لسداده وصحته خصمه.

340 أبو حيان: ارتشاف الضرب 221/3.

341 قال به ابن جني. ينظر: الخصائص 234/3.

342 إميل يعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 421/1. ويذكر النحويون أن (من) لو كانتْ غير داخلةٍ على المفضول لجاز أن تتعلقَ بذي (أل)، كقوله: هم الأقربون من كل خيرٍ.

343 ابن منظور: لسان العرب 147/9 سدف.

344 الأخفش: معاني القرآن 127/1.

345 ابن منظور: لسان العرب 115/13 حسن.

346 السيوطي: همع الهوامع 95/5.

347 أبو حيان: ارتشاف الضرب 245/3، والسيوطي: همع الهوامع 97/5.

348 سيبويه: الكتاب 202/1.

349 أبو حيان: ارتشاف الضرب 246/3.

350 أبو حيان: ارتشاف الضرب 246/3.

351 كيفيةُ الإخبار تتمثلُ في تقديمِ الموصول مبتدأً، وتأخيرِ الاسمِ أو ما يخلُفُه - كالتاءِ من قمتُ مثلا - خبرا، وما بينَهما صِلةٌ عائدٌ منها إلى الموصول ضمير غائب يخلُفُ الاسم في إعرابِهِ الّذي كان له قبلَ الإخبار، وسواء كان المجعولُ خبرا ضمير تكلمٍ، أو ضمير خطاب - تقولُ مثلاً في ضربتُه: الّذي ضرب أنا، وفي ضربتَ: الّذي ضرب أنتَ.

352 أبو حيان: ارتشاف الضرب 8/2.

353 أبو حيان: ارتشاف الضرب 9/2.

354 أبو حيان: ارتشاف الضرب 10/2.

355 أبو حيان: ارتشاف الضرب 11/2.

356 أبو حيان: ارتشاف الضرب 17/2.

357 أبو حيان: ارتشاف الضرب 18/2، 19. وفي إثباتِ ما سبق كفايةٌ من بابِ الإخبار مما لـ (أل) صلةٌ به، وثم مسائلُ أخرى كثيرةٌ بين الأخفش والمازني وغيرهما - ينظر: 18 - 19.

358 أبو حيان: ارتشاف الضرب 321/1 - 322.

359 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 94/1.

360 الأخفش: معاني القرآن 45/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 341/1 ، وسيبويه: الكتاب 156/4 وما بعدها -

361 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1، وينظر: الاسترابادي: شرح الشافية 224/2ـ225.

362 قالَ العكبري في (اللباب 69/2): " وأما مدةُ الألفِ فلا تجري مجرى الحركةِ؛ لاستحالةِ تَحركِ الألفِ، ولأنّها لو كانتْ كالحركةِ لجاز أن يليها كل ساكنٍ، وليس كذلك".

363 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1، والأنباري: الإنصاف مسألة رقم 94، 651/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 352/1. وينظر: الاسترابادي: شرح الشافية 224/2ـ225.

364 الأخفش: معاني القرآن 45/1.

365 ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 2.

366 ابن السراج: الأصول في النحو 366/2.

367 سيبويه: الكتاب 4/ 155، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1، والاسترابادي: شرح الشافية 237/2.

368 الأخفش: معاني القرآن 45/1.

369 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 58/1.

370 سيبويه: الكتاب 135/4، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 53/1.

371 الأخفش: معاني القرآن 22/1.

372 سيبويه: الكتاب 154/4.

373 أبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1.

374 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 53/1.

375 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

376 أبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1.

377 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 132/1.

378 قرأَ بعض أئمة القراءةِ بحذفِ التنوين قوله تعالى:{ قل هو الله أحد اللهُ الصمد }، وقوله: { ولا الليلُ سابقُ النّهار}. ينظر: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 94 ـ 659/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 397/1، و 116/2، و 545.

379 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1.

380 الأخفش: معاني القرآن 86/1.

381 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1.

382 أبو حيان: البحر المحيط 528/8، والأنباري: الإنصاف مسألة رقم 94 ـ 695/2، و العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 100/2، و 545 ـ 547.

383 الاسترابادي: شرح الشافية 234/2 ـ 235.

[384] سيبويه: الكتاب 533/3.

385 أبو حيان: ارتشاف الضرب 346/1. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 363/2.

386 الفراء: معاني القرآن 9/1.

387 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

388 سيبويه: الكتاب 153/4، 154.

[389] أشار ابن خالويه إلى هذه القراءةِ، لكنّه لم يسم القارئَ، قالَ: " وعن آخر: قُم اللّيلَ، بالفتح. ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص 164.

390 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

391 أبو حيان: ارتشاف الضرب 267/2، والسيوطي: همع الهوامع 227/3.

392 ابن منظور: لسان العرب 341/8 مع.

[393] الاسترابادي: شرح الكافية 127/2.

ثَبتُ المصادرِ والمراجعِ

1 ـ ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

2 ـ الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، حققه فائز فارس، الكويت، 1981م، الطبعة الثانية.

3 ـ الأردبلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني، "شرح الأنموذج في النحو"، حققه وعلق عليه حسني يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

4 ـ الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي، "شرح التصريح على التوضيح"، وبهامشه حاشية الشيخ يس، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

5 ـ الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

أ ـ "شرح الكافية"، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ب ـ "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

6 ـ الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك على ألفية ابن مالك"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

7 ـ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

أ ـ "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.

ب ـ "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، القاهرة.

8 ـ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

أ ـ "إيضاح الوقف والابتداء"، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ .

ب ـ "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق حاتم الضامن، بغداد 1989م، الطبعة الثانية.

ج ـ "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1980 م، الطبعة الرابعة.

9 ـ البغدادي، عبد القادر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

10 ـ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، "تهذيب إصلاح المنطق"، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.

11 ـ التيفاشي، أحمد بن يوسف، "أزهار الأفكار في جواهر الأحجار"، حققه محمد حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

12 ـ ثعاب، أحمد بن يحيى، "مجالس ثعلب"، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، بلا تاريخ، النشرة الثانية.

13 ـ الجبالي، حمدي :

أ ـ "الخلاف النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 1995م.

ب ـ "في مصطلح النحو الكوفي : تصنيفا واختلافا واستعمال"ا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1983م.

14 ـ الجرجاني، الشريف علي بن محمد، "التعريفات"، دار الكتب العلمية، طهران، المطبعة الخيرية، مصر، 1306 هـ، الطبعة الأولى.

15 ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان:

أ ـ "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تارخ، الطبعة الثانية.

ب ـ "اللمع في العربية"، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1985 م، الطبعة الثانية.

16 ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، الطبعة الثالثة.

17 ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

18 ـ أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:

أ ـ "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1997م.

ب ـ "البحر المحيط"، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بلا تاريخ وطبعة.

ج ـ "تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب"، تحقيق أحمد مطلوب، وزميلته، مطبعة العاني، بغداد، 1977 م، الطبعة الأولى.

د ـ "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988 م، الطبعة الثانية.

19 ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد:

أ ـ "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، عني بنشره ج ـ برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

ب ـ "ليس في كلام العرب"، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 م، الطبعة الثانية.

20 ـ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985 م، الطبعة الأولى.

21 ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:

أ ـ "الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية"، قدم له طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ومؤسسة مختار، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

ب ـ "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، بلا تاريخ وطبعة.

22 ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م.

23 ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

أ ـ "الأشباه والنظائر"، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، 1395هـ .

ب ـ "شرح شواهد المغني"، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.

ج ـ "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م.

24 ـ ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، "المحلى"وجوه النصب"، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل إربد، 1987م، الطبعة الأولى.

25 ـ الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، درسه وحققه تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، 1993 م، الطبعة الأولى.

26 ـ الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

27ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1400 هـ .

28- "ضرائر الشعر"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980 م، الطبعة الأولى.

29ـ ابن عقيل، عبد الله، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق محمد بركات، دار الفكر دمشق، 1980 ـ 1982م.

30ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

أ ـ "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1976م.

ب ـ "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.

31ـ ابن فارس، أبو الحسين، "الصاحبي"، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

32ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "المسائل الحلبيات"، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، 1987 م، الطبعة الأولى.

33ـ الفارقي، الحسن بن أسد، "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب"، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م، الطبعة الثالثة.

34ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.

35ـ الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "العين"، تحقيق المخزومي والسامرائي، بغداد، 1986م، الطبعة الثانية.

36ـ الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، "الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش وزميله، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1992م، الطبعة الثانية.

37ـ الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين، "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، بلا تاريخ وطبعة.

38ـ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

أ ـ "الكامل في اللغة والأدب"، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، 1997 م، الطبعة الأولى.

ب ـ "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

39ـ المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1983م، الطبعة الثانية.

40ـ ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

41ـ ابن الناظم، بدر الدين عبد الله بن محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، انتشارات ناصر خسرو، طهران ـ إيران، بلا تاريخ وطبعة.

42ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، "إعراب القرآن"، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1988م، الطبعة الثالثة.

43ـ ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:

أ ـ "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1980 م، الطبعة السادسة.

ب ـ "شرح شذور الذهب"، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.

ج ـ "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، حققه مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، 1972م، الطبعة الثالثة.

44ـ ابن يعيش، موفق الدين يعيش ، "شرح المفصل"، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.

45ـ يعقوب، إميل بديع، "المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 م، الطبعة الأولى.